ورقة سياسية (46)

الاحتجاجات العربية

بين الإصرار الشعبي وتحديات المرحلة

علي جبلي

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المحتويات

مقدمة ------------------------- ٥

الاحتجاجات العربية خلفيتها التاريخية ودوافعها الرئيسية --------- ٨

أولاً: مدخل مفاهيمي -------------------- ٨

ثانياً: الخلفية التاريخية للاحتجاجات العربية ----------- ١٢

ثالثاً: الأسباب الرئيسية لاحتجاجات الشعوب ----------- ١٤

رابعاً: احتجاجات ٢٠١٩ ودوافعها الرئيسية ------------ ١٩

خريطة القوى وموقفها من الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١٩م ------ ٢٥

أولاً: الأحزاب السياسية من الترهل السياسي إلى الاستبدال الشعبي --- ٢٥

ثانياً: الأنظمة الحاكمة في مواجهة الاحتجاجات ---------- ٣٢

ثالثاً: الجيوش بين الدور المأمول والواقع المعاش ----------- ٣٤

رابعاً: الشعوب العربية والبحث عن بدائل (الحركات الثورية نموذجاً) --- ٣٧

خامساً: القبائل والاحتجاجات ---------------- ٣٩

سادساً: المؤسسات الدينية والسلطة ... سباق التأثير --------- ٤١

سابعاً: منظمات المجتمع المدني والموقف من الاحتجاجات ------- ٤٥

ثامناً: مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الاحتجاجات ------ ٤٦

التحديات الداخلية والخارجية لاحتجاجات ٢٠١٩م ---------- ٤٩

أولاً: العسكراتية وصراع السياسة --------------- ٤٩

ثانياً: الهوية الوطنية وتعدد التحديات ------------- ٥٣

ثالثاً: الاحتجاجات وتحدي الاستمرار ---------- ٥٥
رابعاً: اقتصاد ما بعد الاحتجاجات ---------- ٥٧
خامساً: التحديات الخارجية ---------- ٥٩
مستقبل احتجاجات ٢٠١٩م وانعكاساتها على المنطقة ---------- ٦٤
أولاً: امتحان المرحلة الانتقالية ---------- ٦٤
ثانياً: الانتقال الديمقراطي وعامل الزمن ---------- ٦٦
ثالثاً: المنطقة العربية من الاحتجاجات المطلبية إلى الثورات الشاملة ---------- ٦٨
الخاتمة ---------- ٧١
قائمة المصادر والمراجع ---------- ٧٤

مقدمة

عندما تعاني الشعوب من القهر والفقر، الناجم عن طغيان الاستبداد واستشراء الفساد، تبدأ في البحث عن وسائلَ جديدة وآفاقٍ أُخرى؛ لتلافي ما يمكن تلافيه وإصلاح ما يمكن إصلاحه، وغالباً ما تكون الرغبة الأولية في إطار المنظومة الحاكمة نفسها، أملاً في إصلاحها أو تخوفاً من تبعات تغييرها، وتبدأ هذه الشعوب بتشكيل مطالبها في صورة كتابات صحفية أو مذكرات وبيانات اعتراضية، وقد ترقى إلى مستوى الوقفات الاحتجاجية أو الإضرابات العمالية أو الاستقالات الجماعية، وتعيش على هذه الحالة فتراتٍ طويلة، تتقاذفها أمواج السلطة هنا وهناك، في إطار البحث عن حلول وإصلاحات غالباً ما تكون ترقيعية، وفي أحيان كثيرة قد تؤدي إلى مشكلاتٍ أعمق وتؤسِس لواقع أكثر تعقيداً، فإذا انسد الأفق وفقد الناسُ الأمل، خرجت الشعوب باحثةً عن حلول شاملة، ومطالبةً بتجاوز الجميع وإسقاط الكل، وفي هذه الحالة يكون الفساد والاستبداد قد استشرى في كل مكان، واكتسب مشروعيته من خلال تحكمه في مصادر الثروة وطرق توزيعها، وأدوات اختيار الحكام وكيفية عزلهم، وتبدأ السلطة في تصوير تلك الاحتجاجات الشعبية كخارجة على الشرعية الدستورية، وبالتالي تنتهج وسائل عديدةً للتعامل معها، وغالباً ما يكون العنف أول هذه الوسائل.

تنعكس هذه الحالة تماماً على الواقع العربي، الذي عاد مجَدَّداً للحراك منذ نهاية ٢٠١٨م، وشهد عدة موجات احتجاجية، تحمل جُلُّها مطالب اقتصادية، وسرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية بفعل القمع الذي مارسته الأنظمة الحاكمة ضد هذه الحشود، والشاهد في الأمر أنها جاءت بعد خفوت موجة «الربيع العربي» الأولى التي كانت في العام ٢٠١١م، وظهور ما يُعرف بالثورات المضادة التي مازالت أكثر شعوب الربيع السابق تعاني من تبعاتها، وعلى خلاف المتوقع وبعد مرور سبعة أعوام من الأزمة التي عاشتها هذه الدول، بين الثورة والثورة المضادة، وبعد تلكؤِ الأنظمة العربية في استيعاب الدروس السابقة، وتباطُئِها في تغيير الأطر الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد وبناء المؤسسات، وعجزها عن الوصول إلى حلول حقيقية للحكم الرشيد، عادت الاحتجاجات مجدداً، وبوعي ربما أفضل من ذي قبل.

تقتصر هذه الدراسة على قراءة تلك الاحتجاجات التي خرجت في عام ٢٠١٩م، أو نهاية

العام الذي قبله؛ لكنها عاشت أغلب أحداثها فيه، وكانت لها مطالب مشروعة، وتريد إحداث تغيير في بنية الأنظمة العربية القائمة، وتمكنت من تحقيق بعض مطالبها، وهي الاحتجاجات التي قامت في (السودان والجزائر والعراق ولبنان)، وكان لكل منها مطالب حقيقية اعترفت بها الأنظمة نفسها، سواءٌ أكان هذا الاعتراف نابعاً من مراجعة جادة للوضع واستعداد حقيقي لتلبية مطالب المحتجين، أو كان مجردَ محاولة لكسب الوقت كما يرى المحتجون، لكنَّ الواقع أن الأنظمة في هذه الدول الأربع تداخلت طرق تعاملها مع المحتجين، ما بين القمع ومحاولة الكسر بدرجات متفاوتة–وهذا ما أدى إلى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات عما كانت عليه–أو إعادة إنتاج سلطة جديدة في إطار المنظومة نفسها، وتحت سقف الدستور القائم، وبما لا يتجاوز تلك الأدوات المتحكمة في طرق اختيار الحاكم، مع ضمان استمرار سيطرة النظام القديم–سياسياً كان أو عسكرياً–على أغلب مفاصل الدولة، أو التفكير في وسائل جديدة لاحتواء الاحتجاجات وتحييرها.

وعلى الرغم من النجاح الجزئي الذي حققه المحتجون في الدول الأربع، والمتمثل في إسقاط رئيسي السودان والجزائر، وتقديم رئيس الوزراء العراقي استقالته لرئيس الجمهورية، والأخير بدوره قدم استقالته للبرلمان، واستقالة رئيس الوزراء في لبنان، إلا أن غالبية المحتجين يرون أن الهدف لا يتعلق فقط بإسقاط هؤلاء الأشخاص، بقدر ما يتعلق بتغيير المنظومة المتحكمة بأكملها، وتهيئة الظروف لانتخابات ديمقراطية نزيهة، يختار الشعب فيها من يريد، بَعْدَ إصلاحات حقيقية في النظام الانتخابي، وبعيداً عن الآليات التي صاغتها الأنظمة السابقة، وقد تجلى ذلك في رمزية الشعارات التي رفعها المحتجون، وما تَحمله من دلالات تُعبِّر عن المطالب الحقيقية التي ينشدونها، فشعار «تَسقط بَس» الذي ردده السودانيون، لم يكن مجرد استهلاك آني؛ بل كان يَحمل في جوهره عزيمة قوية وإصراراً حقيقياً على التخلص من تبعات نظام سابق، وقريباً منه كان شعار المحتجين في الجزائر «يَتْناحَو قاع» الذي يدعو لإسقاط الجميع، ومثلهما شعار المحتجين في العراق «شلع قلع»، ويُستخدم عادة للتعبير عن اقتلاع الشيء من جذوره، وكذلك شعار اللبنانيين «كُلُّنْ يعني كُلُّنْ»، أي: كُلُّهُم يجب أن يسقطوا، وهذا ما يجعل الهدف العام من كل هذه الاحتجاجات هو إحداث تغيير شامل، وتحقيق انتقال ديمقراطي ناجح.

لهذه الاحتجاجات دوافعها الرئيسية، وهناك قوى محلية متعددة لها علاقة بها؛ سواءً من خلال دعمها أو الوقوف ضدها، وبعض تلك القوى اختارت مربع الحياد والتحفظ، كما أن هناك تحدياتٍ عديدة-داخلية وخارجية-تُواجه تلك الاحتجاجات.

تَهدِف هذه الدراسة إلى إعادة قراءة تلك الاحتجاجات، وذلك من خلال التركيز على عدد من المحاور، يتناول أولها الإطار المفاهيمي للاحتجاجات والمنطقة العربية، وخلفية تاريخية للظاهرة في السياق العربي، ودوافعها الرئيسية، وأسباب انبعاث احتجاجات ٢٠١٩م، ويناقش المحور الثاني أبرز القوى المحلية المرتبطة بالاحتجاجات بشكل عام، كالأحزاب السياسية والأنظمة الحاكمة والجيوش والمؤسسات الدينية وغيرها من القوى المحلية الفاعلة، أما المحور الثالث فيبحث أهم التحديات التي تواجهها هذه الاحتجاجات، سواءً التحديات الداخلية العسكرية والسياسية والاقتصادية، أو تلك التحديات الخارجية المختلفة، والتي لا تقل أهمية عن سابقتها، وفي محورها الأخير تحاول الدراسة سَبْر مستقبل هذه الاحتجاجات، واستشراف آفاقها، وانعكاساتها على المنطقة العربية؛ نظراً للمشتركات العامة لدول المنطقة، والدوافع المتقاربة والتحديات المتشابهة، مع الاعتبار لخصوصيات كل بلد.

نأمل أن تكون هذه الدراسة نافذة لقراءة موضوعية للحالة الراهنة للحراك السياسي الشعبي الجماهيري في بعض دول المنطقة العربية، وأن تسهم في إثراء الوعي بالواقع العربي وتفاعلاته المتعلقة بتطلعات شعوب المنطقة وآمالها في التغيير والإصلاح.

الاحتجاجات العربية خلفيتها التاريخية ودوافعها الرئيسية

تأتي ظاهرة الاحتجاج كردة فعل، وتعبير عن عدم الرضى بوضع قائم، ومحاولة تغييره إلى واقع أفضل، أو على الأقل إصلاح بعض الاختلالات فيه، أو تغيير حاكم بحاكم آخر، وتنجح بعض الثورات كلياً أو جزئياً وتفشل أخرى، وهذا ما يحصل منذ بداية التاريخ القديم إلى الآن، ففي القرون الوسطى قامت عدد من الثورات، مثل ثورة الفلاحين والثورة الروسية ومثلهما الثورة الصينية، وفي التاريخ الحديث نجحت الثورة الأمريكية والفرنسية كثورتين شاملتين حققتا أهدافهما الجذرية وحفزتا الشعوب الأخرى للحاق بهما كأمريكا الجنوبية والهند، وتأثر بقيمها العثمانيون الجدد وبعض العرب، وهذا ما أدى إلى رفع شعاراتها إبان الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥- ١٩٢٧م) والمتعلقة بالحرية والإخاء والمساواة، وهي نفسها قيم الثورة الفرنسية.

وفي موجة الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية سنة ٢٠١١ كانت في أحد أوجهها مشابهة لحركات احتجاجية عرفتها بعض دول أوروبا الشرقية والتي أطلق عليها مصطلح الثورات الملونة، وبذلك يستمر الفعل الاحتجاجي وما يتبعه من تغيير يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى وفق الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثلما يحصل في الدول العربية.

أولاً: مدخل مفاهيمي

تتعدد وسائل التعبير عن الرأي ما بين الوسائل الفردية والجماعية، وكذلك بين الرسائل المكتوبة والشفهية، وبين الوسائل السلمية والمسلحة، وفي الاحتجاجات تجتمع جل هذه الأبعاد، فهي من أهم أدوات التعبير عن الرأي التي تتداخل فيها جملة من الوسائل السابقة، كونها تكون مصحوبة بالوسائل الشفهية والكتابية، فردية كانت أو جماعية، وتكون ذات طابع سلمي في الغالب، وقد يتحول بعضها إلى العنف، وهذا ما يدفع لبدء الدراسة بالمدخل المفاهيمي المتعلق بتعريف الاحتجاجات وخلفيتها التاريخية وأسبابها العامة، والدوافع الرئيسية لاحتجاجات العام ٢٠١٩م.

مفهوم الاحتجاجات

يتداخل مفهوم الاحتجاجات مع العديد من المفاهيم، لعل أبرزها مفهوم الثورة، وفي هذا الاطار يميز عالِم الاجتماع الأمريكي «تشارلز تيلي» بين الثورات والانقلابات والحروب الأهلية والهبَّات الجماهيرية والتمرد، والتي قد تؤدي كلها إلى نهاية نظام وقيام نظام بديل، لكن الثورة وحدها عنده هي التي تؤسس لوضع جذري شامل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرى أن هناك ثلاث ثورات في التاريخ المعاصر ينطبق عليها هذا النوع من التعريف، الثورة الفرنسية (١٧٨٩- ١٧٩٩م) والثورة الروسية (١٩١٧م) والثورة الإيرانية (١٩٧٩م)، مؤكداً أن الثورات تستغرق سنوات للوصول إلى حالة الاستقرار، بحسب ظروف البلد الذي انطلقت فيه، والقوى القائمة عليها والمستفيدة من نجاحها، والقوى المضادة التي تحاول عرقلتها، فقد استغرقت الثورة الفرنسية نحو عشر سنوات للاستقرار، والثورة البلشفية نحو خمس سنوات، والثورة الإيرانية نحو سنتين، وقد سقط آلاف الضحايا قبل الوصول إلى حالة الاستقرار[١].

هناك من يَستخدم مصطلح الثورة للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي: عندما يتم تغيير حُكمٍ قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وعنيفة، كما يُستخدم المصطلح كذلك للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية، كالعلم والفن والثقافة؛ لأن الثورة تعني التغيير[٢]، وبناءً على ذلك فإن الثورة لا تعني مجرد إسقاط نظام سياسي واستبداله بنظام آخر، وإنما تعني-بعد إسقاط هذا النظام-عملية تنظيم المجتمع والسلطة معاً بشكل مختلف تماما عن سابقه، وبالتالي فإن الثورة في أبرز تعاريفها تعتبر وسيلة من وسائل التغيير الجذري والشامل، تستهدف المجالات المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يسقط على إثرها النظام الحاكم والدستور القائم.

يتبين مما سبق أنه لا يوجد إجماع بين علماء العلوم الاجتماعية على تعريف الثورة، مثلما هو الحال في عدم إجماعهم على كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية الأخرى، لكن

(١) عصام عبد الشافي، الثورات العربية الأسباب والدوافع والمآلات، مجلة البيان، التقرير الارتيادي التاسع، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، ٢٠١٢م، ص٧٥.

(٢) سلمان بونعمان، فلسفة الثورات العربية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص١٥.

هناك مصطلحات تخضع لمقاربات علمية قادرة على فك الاشتباك بينها وبين المصطلحات الأخرى، كمصطلح الانقلاب المتسم بالعنف، وهو لا ينطبق على هذه الحالة، مع عدم نفينا دور المؤسسة العسكرية في عملية التغيير الحاصلة والتي تقاطعت في بعض المراحل مع ما تريده الشعوب ولو جزئياً، كما في الحالة الجزائرية والسودانية، إضافة إلى مصطلح الانتفاضة الذي يأخذ وقتاً طويلاً.

تُعَرَّف عملية التغيير أحياناً بما تصل إليه من نتائج، فإذا استطاعت الوصول إلى التغيير الشامل يمكن حينها إطلاق اسم الثورة عليها، حتى لو استمرت مدة طويلة؛ لأن الثورات لا تقاس بفترتها وإنما بمنجزاتها، وعلى هذا الأساس فإن مصطلح «الانتفاضات» أو «الاحتجاجات» هو الأنسب لتوصيف ما تعيشه المنطقة العربية منذ ٢٠١١ وصولاً إلى العام ٢٠١٩م وما يحصل في كل من السودان والجزائر والعراق ولبنان حالياً، وربما قد تؤول جميعها في المستقبل إلى ثورات شاملة وتغيير جذري، لكن ما يدفع لتسمية ما يحصل في المنطقة العربية حالياً بالاحتجاجات هو الخروج من المعنى الشامل لمصطلح الثورة، وكذلك للخروج من مصطلحات أخرى كمصطلح الانتفاضة، التي تأخذ وقتاً طويلاً، وهو وإن كان ينطبق على الحراك الجزائري لطول مدته إلا أن مصطلح الاحتجاجات يظل هو المعرِّف الأبرز لأكثرها.

مفهوم المنطقة العربية

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في المنطقة العربية، لذلك يتوجب التعريف بها وتوضيح حدودها الجغرافية التي أضحت مرادفة لمصطلح الشرق الأوسط تحديدا، وقبله كانت المنطقة العربية مع غيرها من البلدان المجاورة تُعرف بمسميات عدة، منها الشرق القديم الذي استخدمه علماء الآثار كتعريف بالمنطقة التي سادت فيها الحضارات القديمة، ثم ظهر مصطلح الشرق الأدنى الذي استخدمه البريطانيون كتعريف بالسلطة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، ثم برز مصطلح الشرق الأوسط كبديل لتلك المصطلحات السابقة بعد ضعف الدولة العثمانية وتفككها الذي آل إلى سقوطها في العام ١٩٢٤م، وتحوُّل هذه الرقعة الجغرافية إلى نظام الدولة الحديثة، الذي اكتسبته من دول أوربا بعد ثورة التنوير؛ حيث اتفقت الكتابات المتأخرة على إطلاقه وتباينت في رسم حدوده بين مُضيِّق لها وموس، وفي الحالتين كانت المنطقة العربية

وخاصة المشرق في مركزه.

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، إذ إن التسمية ولو أنه قصد بها وبغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوربا، إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة، ويمكن القول إن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، والسبب في ذلك ليس لأنه ابتكار جديد في قواميس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي، وإنما لأنه إقليم هلامي القوام كما يصفه يحيى أحمد الكعكي في كتابه «الشرق الأوسط والصراع الدولي» وعلى هذا الأساس يمكن أن يتسع ويضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارت الخارجية في العالم(٣).

يتميز النظام العربي عن غيره من الأنظمة الإقليمية في كونه يشمل نظامين في الوقت ذاته، أحدهما نظام دولاتي، وثانيهما نظام مجتمعي عربي، وينبثق الثاني عن وجود هوية أصلية هي العربية، وإذا قام نظام شرق أوسطي مستقبلاً فإن الهوية التي يتأسس عليها ستكون من النوع الوظيفي أو المنفعي، إذ إن الهوية الأصلية لا تتأسس على مفاوضات ولا تنتهي بتغير بنية القوى في نظام معين وتحوله إلى نظام آخر، وبالتالي فإن النظام الشرق أوسطي لا يلغي الهوية العربية؛ كونه لا يقيم بديلاً منها في شكل انتماء ثقافي حضاري بالمعنى الواضح(٤).

غُرس هذا اللقب في المنطقة العربية، وأُضيفَت إليه دولٌ أخرى غير عربية وبعضها حتى غير إسلامية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى حالة الضعف التي تعيشها المنطقة، والتي تجعلها غير قادرة على فرض الاسم الحقيقي لها ورفض ما عدا ذلك، وهذا الضعف انعكس على الخلاف حول الهوية الداخلية، في ظل الأطماع الدولية المتعددة على المنطقة لموقعها المهم ومواردها التنموية، وهذا ما يجعل الاحتجاجات في هذا الإقليم تلقى تحديات كبيرة داخلية وأخرى

(٣) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص١٤١.

(٤) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، فصل في كتاب: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٨٧.

خارجية لا تقل أهمية عن الأولى، وقد تفوقها، وهذا ما سيستعرض في نهاية المحور الثالث.

ثانياً: الخلفية التاريخية للاحتجاجات العربية

في التاريخ العربي الحديث يذهب بعض الباحثين إلى تسمية الحركة التي قامت بها الجيوش العربية بقيادة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية في بلاد الشام والحجاز بالثورة العربية الكبرى، والتي بدأت في يونيو من العام ١٩١٦م، ونجحت في طرد العثمانيين من الحجاز وسوريا والعراق، لكن نهايتها كانت على غير ما تطمح له تلك الشعوب، حيث كانت النتيجة سيطرة البريطانيين والفرنسيين على جزء كبير من هذه المناطق، وغيرها من المجتمعات العربية.

وعلى الرغم من حالة الضعف التي مُنيت بها الشعوب العربية في تلك الفترة، لكنها لم تستسلم للاستعمار، وأصبحت الدولة الوطنية هدفاً لها للخروج من الوضع الاستعماري المخيم على جغرافيا عربية واسعة، وهذا ما دعاها للمقاومة والرفض وبذل الجهد والتضحية، من أجل أن يعود الحق لأهله في السلطة والحكم، وعلى هذا الأساس ظهرت حركات الاحتجاج في أكثر من بلد عربي، وكان منها ظهور حركات الاحتجاج العمالية والطلابية في مصر في أربعينيات القرن العشرين والتي أدت لقيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

بعد نيل الاستقلال كان التجسيد الأول لفكرة الدولة التحديثية في الوطن العربي تجسيداً أداتياً أو تقنياً بسيطاً فاقداً القيم والأخلاقية السياسية الحديثتين، وقد تكَون النظام الذي قام بتسييرها من التفاهم المؤقت بين المصالح المتنافرة التي شملت الشرائح العقارية والتجارية وممثلي الطبقات الوسطى الجديدة المكونة من أصحاب المهن الحرة، من المحامين والأطباء والصحفيين والقضاة والمدرسين تحت هيمنة البيروقراطية العسكرية والإدارية الحاكمة[٥]، ولم يصل الواقع العربي بعد هذا التشكل الجديد إلى الطموح الذي قامت لأجله ثورات التحرير.

الانقلابات العسكرية التي رافقت هذه الثورات بقدر ما ساعدت في نجاحها إلا أنها أخفقت في تحقيق الأهداف التي تطمح لها الشعوب المتحررة، فضلا عن الإشكالات الجوهرية المتعلقة بتدني الخدمات العامة والاستئثار بالسلطة والثروة وحالة الاستبداد والقمع الداخلي الذي

(٥) برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م، ص١٥٩.

عاشته أغلب الدول العربية بنسب متفاوتة، كل هذا الاحتقان أدى إلى اندلاع موجة من الاحتجاجات في فترات زمنية متعددة من تاريخ الدولة الحديثة، وكانت موجة الربيع العربي من أقوى تلك الأحداث تأثيرا في المنطقة.

شهدت عدد من الدول العربية منعطفاً سياسياً خطيراً تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة، في أواخر ٢٠١٠م ومطلع ٢٠١١م، بدأت من تونس ثم انتشرت في عدد من الدول العربية كمصر واليمن وسوريا وليبيا، وباتت تعرف إعلاميا بالربيع العربي، وقد عمَّت بعض الدول موجة من التحول السياسي منذ اندلاع حركات الاحتجاج على النظم العربية، حيث وصل التغيير إلى تونس ومصر وليبيا واليمن، بينما اتخذ أشكالاً أخرى امتدت من نطاق الصراع المحدود وصولاً إلى الحرب الأهلية الشاملة كما حصل في سوريا، حملت هذه الاحتجاجات معها مطالب الناس وأحلامهم وطموحاتهم عبر مخاض وميلاد عسير يمهد لمستقبل جديد وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي قد يكون جذريا، من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات، هذا المسار الاحتجاجي المتجه نحو الثورة، يقابله تصلب في المقاومة والرفض من الأطراف المناوئة التي ستخسر بذلك الكثير من امتيازاتها، وهو ما اصطلح عليه بالثورة المضادة التي تقف خلفها قوى النظام القديم التي هددت الاحتجاجات مصالحها، ونالت من مكتسباتها، ولا تشكل الانتفاضات الشعبية العربية استثناءً من هذه القواعد، فقد وُلدت محملةً بثورة مضادة ليس فقط داخل دول «الربيع العربي»، ولكن ثورة مضادة في عموم الإقليم، مدعومة من أطراف دولية، وجدت في هذه الاحتجاجات تهديداً حقيقياً لمصالحها ونفوذها ورغبتها في استمرار تبعية دول المنطقة ونظمها وشعوبها لها ودورانها في فلكها، في إعادة جديدة بآليات مختلفة للاستعمار ومنظومته، ومنها ما اتخذ الشكل السلمي بعيداً عن التغيير واتجاهه[٦].

نجحت تونس في التغيير السلمي لنظام الحكم في عام ٢٠١١م، واستطاعت المرور بعدد من المحطات الديمقراطية عبرتها بسلام، وأفرزت من خلالها عدداً من الرؤساء المنتخبين، لتسجل بذلك نجاحاً جزئياً لثورة الرابع عشر من يناير ٢٠١١م، وكذلك الأمر في مصر التي شهدت

(٦) تمارا كاظم ومحمد غسان، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص٥.

تغييراً ديمقراطياً نتج عنه انتخاب أول رئيس مدني للبلاد بعد احتجاجات الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، وهو الرئيس محمد مرسي الذي مات في السجن على إثر الانقلاب العسكري عليه في الثالث من يوليو ٢٠١٣م، والذي انتهى بسيطرة العسكر على الدولة وقتْل واعتقال وتشريد آلاف الثوار.

تمكن المحتجون اليمنيون في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م من إسقاط نظام علي عبد الله صالح الذي حكم اليمن قرابة ثلاثة وثلاثين عاماً، وكذلك الأمر بالنسبة للمحتجين في ليبيا في السابع عشر من فبراير ٢٠١١م، حيث أسقطت تلك الاحتجاجات نظام معمر القذافي الذي حكم ليبيا لأكثر من اثنين وأربعين عاما، ولكن سرعان ما تغيرت الأمور في الدولتين؛ فقد شهدت اليمن انقلاباً مسلحاً في الحادي والعشرين من سبتمبر ٢٠١٤م، على سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي جاء عقب احتجاجات الحادي عشر من فبراير، مما أدى لدخول البلاد في موجة حادة من المواجهات المسلحة لا تزال تعاني منها إلى الآن، وقريباً من حالة اليمن كان الوضع في ليبيا التي لا تزال تشهد مواجهات مسلحة، وفي سوريا لم يتمكن المحتجون السوريون من تحقيق الهدف الرئيس المتعلق بإسقاط نظام بشار الأسد، ولا تزال البلاد تعيش حالة من الاحتراب الداخلي بسبب إفراط النظام في قمع الاحتجاجات، وعزز من ذلك تدخل عدد من الدول في المشهد مما فاقم الوضع وأفقد الجميع القدرة على السيطرة.

بعد كل هذه الاخفاقات توقع الكثيرون أن المنطقة العربية عصية على التغيير، وأن عودة الشعوب إلى الشارع أضحى مستحيلا، خاصة مع استثمار الأنظمة الأخرى في مآلات احتجاجات ٢٠١١ بالتركيز على العنف وحالة عدم الاستقرار وتذكير الشعوب ومخاطبتها بلغة التهديد بمصير مشابه إذا ما فكرت في الاحتجاج، ولكن على خلاف المتوقع عادت موجة الاحتجاجات من جديد، في عام ٢٠١٩م في بعض البلدان العربية، حاملة معها هذه المرة عزيمة قوية وإصراراً كبيراً على تحقيق المطالب وسلمية الاحتجاجات، على الرغم من حالات القمع التي تعرَّض لها المحتجون بنسبٍ متفاوتة.

ثالثاً: الأسباب الرئيسية لاحتجاجات الشعوب

تتعدد أسباب الاحتجاجات بتعدد الظروف التي يعيشها كل بلد، وكل احتجاجات ثورية أو

مطلبية هي وليدة بيئة معينة، وأسبابها قد تكون عامة تهيج الجميع وقد تكون خاصة، وهذا لا يعني خلو الاحتجاجات من أسباب عامة؛ لكن هذه الأسباب قد تؤدي إلى خروج مجموعة في بلد دون أخرى، كذلك الأمر على مستوى الدول، فقد تؤدي أسباب معينة إلى انبعاث شعب دون آخر مع توفرها فيه بدرجة أكبر.

منذ القدم شغلت الاحتجاجات الثورية الفلاسفة والمفكرين وبحثوا عن أبرز عواملها، فأرسطو يعتقد أن أسباب قيام الثورة تعود إلى عدم المساواة، واعتبر عدم الرضا عن الوضع القائم هي العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة، وهناك من يحصر الأسباب في العوامل الاقتصادية، ومن أبرز المنادين بهذا سان سيمون وماركس وكل اليساريين، إذ يرى سان سيمون أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، بين من يملكون ومن لا يملكون، أما ماركس فيعتقد أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها فهي ذات طبيعة واحدة، فالثورة في رأيه مرحلة طبيعية وحتمية في حياة المجتمعات، ويؤكد ماركس على علاقات الإنتاج والتوزيع والتي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البروليتاريا، وفي نفس الاتجاه نجد لينين ومَن بعده مِن دعاة نظرية التخلف، يؤكدون على أن التخلف عامل حاسم للتغيير، وبالتالي تصبح الثورة حتمية، حيث إن القهر والسخط الملتهب يمكن أن يخلق جوا ثورياً، ويرجع هذا التخلف والفقر إلى سيطرة طبقة أوليجاركية على كل مصادر الدخل والرفاهية في المجتمع، وإهمال أو إغفال حاجيات الشعب بغالبية فئاته، وبالتالي يصبح الجو ملائماً لنمو السخط والشقاق الاجتماعي، والذي غالباً ما يواجَه من قِبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد السخط بين الثوار، ولا يمكننا حصر الثورة في أسباب اقتصادية فقط، فعلماء النفس يؤكدون على أن هناك عوامل نفسية تهيئ الأذهان للثورة، مثل وجود الأوضاع الظالمة في المجتمع، إلى جانب إحساس الأفراد بالظلم الواقع عليهم، إضافة إلى الظلم الاجتماعي الناتج عن استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد، ونظام الحكم العبودي الذي يؤدي إلى الكبت والقهر، مما يجعل الشعب يعيش حالة الخوف الدائم، ويؤدي به في الأخير إلى الانفجار في وجه هذا الواقع[٧].

(٧) قادري سمية وشنين محمد المهدي، سيسيولوجيا الثورة، موقع بحوث، (٢٠١١/١/١٠)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/uzFX3.

وعلى هذا الأساس تتعدد أسباب الاحتجاجات وتتنوع، ففي المنطقة العربية ربما يعود السبب الجوهري وراء ذلك إلى ما يتعلق بإشكالية السلطة التي تعد من الإشكاليات المركزية، ذلك أن الأنظمة القائمة استفردت بالسلطة واستأثرت بالثروة، ولم تستطع إدارة السلطة وفق إرادة الشعب، ولا توزيع الثروة وفق ما يحقق تنمية المجتمع، وتحولت مصطلحات الديمقراطية والحرية إلى ظواهر صوتية، ليس لها أي تواجد حقيقي في الواقع، وبالقدر الذي تطمح إليه الشعوب، ولعل الإشكالية الثانية والتي تعتبر انعكاساً للأولى ما يتعلق بفشل التنمية الاقتصادية.

غياب الشرعية السياسية

تعاني أغلب المجتمعات العربية من غياب الشرعية الحقيقية للسلطة الحاكمة، وعدم قدرة الشعوب على المشاركة السياسية واختيار من يمثلها ويُعبر عنها، فالملكيات تتداول السلطة بشكل وراثي، والجمهوريات تسير في ركب الملكيات وتدير ديمقراطيات شكلية لا تعبر عن إرادة الشعوب، مع توتر العلاقة بين المكونات السياسية والفكرية والاجتماعية وبين السلطة، وبالتالي فإن النظام السياسي الفاقد لمبررات وجوده يضطر لاستخدام أدوات أخرى يعزز بها نفوذه، ويكون العنف هو الوسيلة الوحيدة لتثبيت هذا النفوذ.

سوف يكون من الأفضل للأنظمة الحاكمة أن تدرك هذا الواقع، وتحاول الاقتراب من الشعوب عن طريق التفاهم والحوار والسعي نحو الإصلاح، لكن ما يحدث هو العكس، فالشك في ولاء الشعوب والخوف منها يدفع هذه الأنظمة للوقوف ضدها بكل الوسائل، والفتك بالمعارضين اعتقالاً وتشريداً وتصفية في بعض الأحيان، حتى الأصوات الإصلاحية في إطار المنظومة نفسها تجد نفسها غالباً في قفص الاتهام، وهذا هو المنطق السائد في الحياة السياسية العربية، ويعتبر المصدر الأول للأزمة التي تعيشها المنطقة.

إن سلطة أي نظام في حالة فقدانها الشرعية تصبح ملغومة من الداخل، ومع الوقت يتحول النظام نفسه إلى مجرد قشرة يابسة يسهل كسرها وإزاحتها تماماً، فلا يعود صالحاً للحكم على أي نحو، ويصبح مصيره مفتوحاً على النهاية، كما يرى جان جاك روسو في «العقد الاجتماعي»، والشرعية وحدها هي القادرة على إقناع الناس بطاعة حكامهم والتنازل عن أهدافهم الخاصة مقابل الأهداف الوطنية العليا، كما أن من مسلَّمات علم الاجتماع أن

الشرعية السياسية أحد أهم عوامل استقرار المجتمعات البشرية.

فشل التنمية الاقتصادية

بدا الاهتمام بالتنمية الاقتصادية واضحاً من خلال اعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد، يُعرَف باسم «اقتصاديات التنمية»، فضلاً عن اهتمام المؤسسات الدولية بها سواء من حيث مدلولها أو وضع المؤشرات اللازمة لقياسها، كما اتسمت الدراسات والتطبيقات الخاصة بها بالديناميكية، فلم تعد مقصورة على التنمية الاقتصادية، بل امتدت إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية-حسب تعريف الباحث الاقتصادي الدكتور أشرف دوابه-هي: تغيير هيكلي يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الحقيقي، وتتفق التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي في أن كليهما يعني زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي، إلا أنها تتطلب شرطاً إضافياً، وهو التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي، والنشاط الاقتصادي يقاس بحجمه أو بهيكله، ويعبر عن حجم النشاط الاقتصادي بالدخل القومي أو الناتج القومي، وكذلك حجم القوة العاملة المستخدمة في الاقتصاد، والتنمية بذلك تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد، يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بالذات، ومن ثم فإن التغيير الهيكلي هو شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الذي يميزها عن النمو الاقتصادي، وهذا التغيير الهيكلي يرتبط تحقيقه بعدد من السنوات؛ كما استُخدم مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي لمجموعة البلدان النامية، ليعني زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وإنما تعمل أيضاً على تضييق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الأكثر تقدماً[٨].

تعاني جُل البلدان العربية من فشل التنمية الاقتصادية، على الرغم من ضخامة ثروتها وموقعها الاستراتيجي وتعدد القوى العاملة والشابة منها بدرجة خاصة، ولا ينكر أحد تميز بعض الدول العربية في ارتفاع مستوى دخل أفرادها، وهي على وجه التحديد دول الخليج، ولكن

(٨) أشرف دوابة، التنمية الاقتصادية في الدول العربية بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة، المجتمع، (٢٠١٨/٧/٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/XxTpS.

لا يمكن وضعها في مصاف الدول التي حققت تنمية لاقتصادها، حيث إنها تعتمد في دخلها على إنتاج ريعي ممثل في النفط، ولا تقوم بتوفير حاجتها من الإنتاج، فتعتمد اعتماداً شبه كلي في غذائها وملبسها وكافة حاجاتها على غيرها، بل إن سياسة «البترودولار» قضت على أي توجه فعال للتصنيع فيها؛ فهي تبيع البترول بالدولار، وتعتمد على استيراد حاجتها من الدول المتقدمة المستوردة للبترول، وتشتري بما لديها من فوائض دولارية سندات أمريكية، ولا يختلف وضع باقي الدول العربية عن وضع الدول الخليجية إلا في انخفاض مستوى الدخول مع اعتمادها في الوقت نفسه على اقتصاد ريعي[٩].

يقابل هذا ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المنطقة، والنمو الاقتصادي المتباطئ، والفساد المالي الذي تعاني منه الدول العربية، إذ يعد الفساد والبطالة أبرز الأزمات في المنطقة وكلاهما يقود إلى الآخر، وفي تقرير مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، كشف عن تنامي المخاطر التي تواجهها الديمقراطية في العالم، ورسم صورة سوداوية لواقع المنطقة العربية، حيث اعتبر أن معظم بلدان المنطقة أخفقت في مكافحة الفساد وجاءت في ذيل القائمة، بينما استطاع القليل منها التقدم الإيجابي بفارق بسيط، وتعمل المنظمة سنويا على تصنيف ١٨٠ دولة، وفق مقياس يتراوح ما بين (صِفر) لأكثر الدول فساداً، و(١٠٠) للدول الأكثر شفافية، من خلال مؤشر مدركات الفساد الذي يعطي لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد في هذه الدول[١٠].

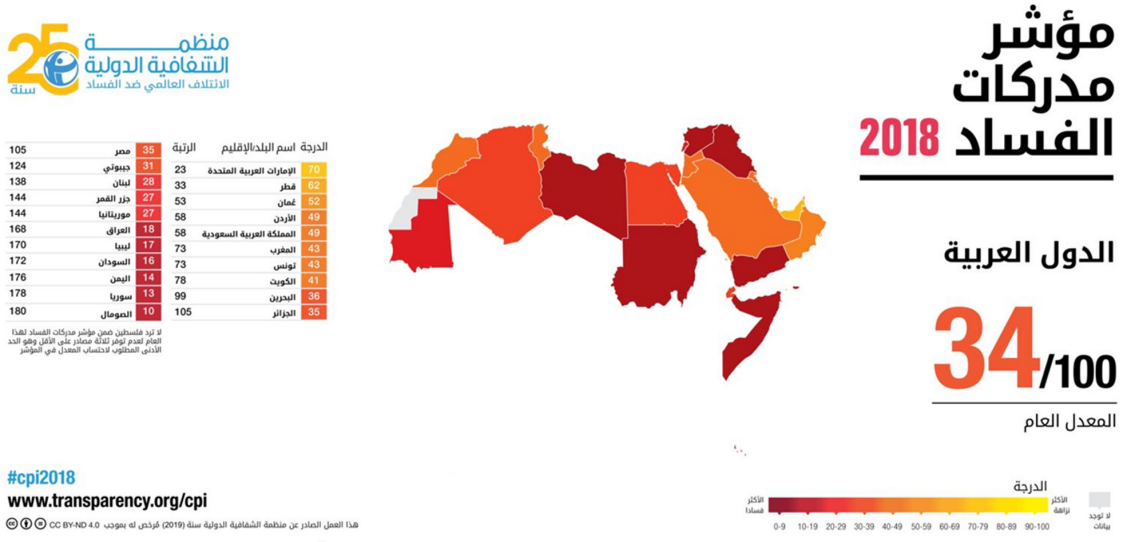

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، ٢٠١٩، https://cutt.us/M9gvo.

رابعاً: احتجاجات ٢٠١٩ ودوافعها الرئيسية

مع نهاية ٢٠١٨ بدأت موجة احتجاجات جديدة في المنطقة العربية، في السودان والجزائر والعراق والأردن ولبنان، حيث خرج المحتجون إلى الشوارع معترضين على تردي الأوضاع الاقتصادية وتدني الخدمات العامة، ومطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية، في مؤشر يدل على تدني منسوب الثقة بين الشعب والحاكم، وعجز الأخير عن تلبية مطالب المحتجين، وإقناعهم بأهمية الوعود التي يقطعها في كل مرة، ولعل ذلك يعود إلى ترهل المشهد السياسي العربي الذي لم يستطع أن ينجز شيئاً ملموساً في ظل المعطيات التي أمامه، مما قد يولد رغبة لدى الشعوب للمطالبة برحيل النظام وتغيير المنظومة الحالية، وهذا ما يدعو للبحث عن الدوافع الرئيسية التي أسهمت في انفجار هذه الموجة من الاحتجاجات.

السودان والجزائر بين الحكم العسكري المباشر وغير المباشر

خرج المحتجون السودانيون في ٢٠١٨/١٢/١٩م مطالبين بإسقاط نظام عمر البشير، الذي جاء إلى السلطة في يونيو ١٩٨٩م عبر انقلاب عسكري، وقام بدعم مِن حزبه بتعديل الدستور في ٤ ديسمبر ٢٠١٨، ليضمن لنفسه ولاية جديدة في انتخابات ٢٠٢٠م، في ظل انسداد الأفق السياسي وعدم قدرة المعارضة السودانية على تحقيق تقدم ملموس عبر الحوار الوطني الذي أطلقه البشير في مطلع العام ٢٠١٤م، وتدهور الخدمات العامة الذي تعاني منه السودان لأسباب مختلفة.

كان الوضع الاقتصادي شبه مستقر في السودان قبل الانفصال، حيث كان النفط يمثل نصف إيرادات الحكومة السودانية وأغلب صادراتها، وذهب منه ٧٥٪ تقريبا إلى الجنوب، وعلى العكس من ذلك كان الذهب الذي قفز من ٧ أطنان في العام ٢٠٠٨، ليصل إلى ٩٠ طنًّا في العام ٢٠١٧، وأصبح يشكل ٥٧٪ من قيمة صادرات السودان في ٢٠١٧م، لكن ضعف قدرة الحكومة على رقابة إنتاجه وتصديره أدى إلى ذهاب نصف الإنتاج تقريبا خارج الطرق الرسمية، إضافة إلى أن السودان ومنذ العام ١٩٩٤م تعتبر دولة مثقلة بالديون، حيث اعتبرها البنك الدولي من الدول غير المستحقة للاقتراض بسبب تجاوز الديون لمعدلات عالية، لأسباب متعلقة بالعقوبات الأمريكية، حيث بذلت الحكومة السودانية منذ أعوام جهودًا حثيثةً

لرفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإنهاء كل العقوبات الأميركية؛ ولكن حتى بعد نجاحها في رفع بعض العقوبات الأميركية الاقتصادية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، فما زال السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب[١١].

انعدام مصادر العملة الأجنبية المضاف إليه ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، أدى إلى انهيار قيمة الجنيه السوداني، وبلغ الانهيار ذروته في عام ٢٠١٨م، فبعد أن أجازت الحكومة الميزانية المالية لتلك السنة والتي رفعت فيها الدعم عن القمح، حيث تضاعفت أسعار الخبز لتصبح القطعة الواحدة بجنيه بعد أن كانت القطعتان بجنيه، كما تدهور الجنيه السوداني في العام ٢٠١٨ تدهورًا كبيرًا جدًّا، فقد تغير السعر الرسمي للدولار ثلاث مرات خلالها، من ٧ جنيهات إلى ١٨، ثم من ١٨ إلى ٢٩، ثم من ٢٩ ليصل إلى ٤٧,٥ جنيهًا سودانيًّا مقابل الدولار الواحد، أما أسعار الدولار في السوق السوداء فقد قفزت من العشرين جنيهًا في أوائل ٢٠١٨ لتتجاوز الستين جنيهًا في أواخره، وهذا ما زاد من معدلات التضخم من نسبة ٣٥,٥٦٪ في ٢٠١٢ إلى نسبة ٥٢,٤٪ في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، ثم إلى ٦٠,٩٪ في يونيو/حزيران، ثم إلى ٦٨,٩٤٪ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، وهي من أعلى المعدلات في العالم، ولم تستطع كل محاولات الحكومة وبنك السودان المركزي المحافظة على سعر الصرف، وأدت بعض الإجراءات التي قام بها بنك السودان المركزي إلى خلق أزمة سيولة حادة، بعد محاولته التحكم في سعر الصرف عن طريق تجفيف السيولة وتحديد سقف للسحب المالي من البنوك والصرافات الآلية، وبسبب ضعف المخزون الأجنبي عند الحكومة السودانية فقد ظهرت أزمة توفير الوقود، وهي الأزمة التي ضربت المواطن السوداني بصورة حادة مرتين خلال العام ٢٠١٨م[١٢].

وعلى الرغم من تعقيد الواقع السوداني إلا أن السودانيين نجحوا في تنحية الرئيس السابق عمر البشير، ولو أن التغيير آل إلى وضع عسكري جديد، إلا أن النخبة المدنية ممثلة فيه حسب المبادرة الأثيوبية التي طرحها رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد في السابع من يونيو ٢٠١٩م،

(١١) خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٩/٤/٢١)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/Qvio0.

(١٢) المرجع نفسه.

ويبدو أن دوافع الاحتجاجات التي عاشتها السودان وإن كان العامل الاقتصادي على رأسها، إلا أن الحقيقة تكمن في كون العامل الاقتصادي نتيجة متوقعة للتأزم السياسي الذي مرت به السودان، والمتمثل في الانسداد السياسي والحصار الدولي والحروب الأهلية، ولم يستطع الشعب تجاوز هذا الوضع عبر النظام القائم، مما أدى إلى انفجار الشارع محاولاً الخروج من الأزمة عبر إسقاط نظام الحكم.

في الجزائر نجح المحتجون في إجبار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على التخلي عن السلطة، في الثاني من إبريل ٢٠١٩م، بعد أكثر من شهر على انطلاق احتجاجاتهم الرافضة لترشحه لعهدة خامسة، والسبب في ذلك راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح له بأداء مهامه مما أدى إلى إتاحة المجال للمقربين منه من أجل التحكم في مستقبل الشعب الجزائري، إضافة للأسباب الاقتصادية الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأسباب السياسية، فانخفاض سعر البترول في السوق العالمية سنة ٢٠١٤، فرض على الدول البترولية مراجعة سياساتها الاقتصادية لتجاوز الأزمة، والمحافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة، وكانت الجزائر من أكبر المتضررين من ذلك، إضافة إلى «سياسة التقشف» وتوقيف الكثير من المشاريع التي كانت في طور الإنجاز، وتحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة، وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات الحكومية كالصحة والتعليم والداخلية، كل ذلك ألقى بتأثيره على المواطن الجزائري فارتفعت نسبة البطالة والهجرة غير الشرعية، وهذا وغيره دفع المواطنين إلى الخروج يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٩، مطالبين بالتغيير الفوري والجذري والحرية والعدالة الاجتماعية، وإقامة دولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي[١٣].

يبدو أن المشهد في السودان والجزائر متقارب في بعض خصائصه، فسيطرة العسكر فيهما متجذرة، والجيش في السودان حريص على البقاء في الحكم بدوافع يعمل على إظهارها لمصلحة السودان ومستقبله، وكذلك الأمر في الجزائر؛ إذ لم يسمح الجيش الجزائري بتفكيك كل السلطة الحاكمة في الجزائر أو إقامة سلطة انتقالية خارج المنظومة الحاكمة، لكن في السودان يصر الجيش على مباشرة الحكم، بينما في الجزائر يحرص الجيش على البقاء قريباً من المشهد مراقباً

(١٣) أحلام سارة مقدم، بن حوى مصطفى، ٢٢ فبراير الحراك الشعبي في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الثاني، العدد (٦)، أكتوبر ٢٠١٩، ص٩٩.

للوضع، وهو صاحب السلطة الحقيقية فيها منذ الاستقلال، وهذا ربما يجعل البعض يجزم بدور الجيش في عملية التغيير الحاصلة في البلدين، والتي تقاطعت في بعض المراحل مع ما تريده الشعوب ولو جزئياً، لكن الانتقال التدريجي الذي يتم فيهما، إذا خرج بالشعبين إلى حل ديمقراطي مدني، ربما سيكون مشجعاً للجيوش العربية في أكثر من بلد لترك خيارات انتقال السلطة للشعوب والتفرغ لدورها المركزي.

العراق ولبنان ونظام المحاصصة

في العراق شهدت عددٌ من المدن العراقية منذ مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٩ احتجاجات جماهيرية واسعة، إثر تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث تعيش العراق منذ ستة عشر عاماً وضعاً سياسياً استثنائياً، يقوم على المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية، ولم يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة منفرداً، وهذا ما يدفع المكونات السياسية لتشكيل تحالفات كبرى تجمع قوى مختلفة فكرياً وسياسياً وطائفياً أحياناً، تسفر عنها في كل مرة خارطة معقدة من التحالفات التي سرعان ما تسقط أمام أبسط هزة.

حالة الفساد المتجذر والمشرعَن أحياناً، والذي يأتي بعضه في إطار صفقات سياسية، لعله انعكاس طبيعي للمشهد السياسي المعقد، القائم على نظام المحاصصة التي تعيشها العراق منذ الانسحاب العسكري الأمريكي، والذي أدى إلى التلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية، وشغور بعض الوزارات أحياناً لفترات طويلة، ورفض الكتل السياسية المتصارعة للتعديلات والمقترحات الوزارية، وتمسكها بوزرائها حتى المتهمين بالفساد منهم، وعدم استطاعة القوى السياسية الوصول إلى آلية توافقية تضمن استقرار النظام السياسي، وسيطرةُ الفصائل الشيعية المدعومة إيرانياً على المشهد السياسي والعسكري، وشعور بقية الفصائل الشيعية والسنية بفقدان مكانتها والسعي لإعادة التوازن في إطار البيت الشيعي، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى يأس الشارع العراقي من أي حالة إصلاح يمكن أن يأتي بها النظام الحالي، وهذا ما يفسر حالة العزوف الشعبي في الانتخابات البرلمانية الماضية، إضافة إلى ذلك يعيش العراق حالة انقسام سياسي أمريكي وإيراني، وينسحب هذا الانقسام على كل المستويات العسكرية والإعلامية والاقتصادية، وهذا ما يَظهر في شعارات المحتجين الرافضة للارتهان العراقي للخارج وخصوصاً

إيران[١٤]، ورغم حالة القمع المفرط الذي تعرضت له الاحتجاجات إلا أنها استطاعت إرغام رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي على تقديم استقالته، ولعل الهدف الأعمق من كل ذلك هو إفراز واقع سياسي عراقي غير طائفي.

قريباً من الوضع العراقي تعيش لبنان منذ عام ١٩٤٨ نظام محاصصة بموجب الميثاق الذي وُزعت بموجبه السلطات السياسية الثلاث بين طوائفه الكبرى، رئيس جمهورية ماروني بسلطات واسعة، ورئيس وزراء سني متفاهم معه، ورئيس مجلس نواب شيعي، وهذا الوضع أدى إلى ترسيخ الحكم والثروة في يد طبقة صغيرة من الشعب، كما أن الحرب الأهلية الطائفية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) أدت هي الأخرى إلى تأزم الوضع مرة أخرى، ولم تستطع اتفاقية الطائف التي جاءت في عام ١٩٨٩ أن تضع حلاً جذرياً للوضع السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى ظهور جملة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتوزيع المناصب بناءً على الولاءات الطائفية، وارتفاع نسبة المديونية العامة للبنان منذ عام ٢٠٠٥، وهو ما سبَّب حالة من الشلل السياسي المستمر نتيجة للصراع القائم بين الطوائف من أجل تقاسم الموارد والسلطة، وحال دون إقرار أي إصلاحات فاعلة على أرض الواقع.

منذ منتصف أكتوبر ٢٠١٩ عاشت لبنان احتجاجات واسعة في العاصمة بيروت وبعض المدن الكبرى احتجاجاً على قرار فرض رسوم جديدة على الاتصالات في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩م، وهذه الموجة كانت عبارة عن انفجار شعبي لحالة من الإحباط المتراكم بسبب النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية، والذي انعكس على الوضع العام في البلد، وأدى إلى نقص كبير في الخدمات العامة، وقد فجّر هذا القرار المتعلق بفرض الرسوم الجديدة على الاتصالات الاحتجاجات الشعبية التي استطاعت إجبار رئيس الوزراء سعد الحريري على تقديم استقالته.

بحسب مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، حصل لبنان عام ٢٠١٨ على ٢٨ من مئة نقطة في ما يتعلق بفساد القطاع العام، وهو ما يجعله واحداً من

(١٤) وحدة الرصد والتحليل، الاحتجاجات العراقية بين العاصفة والهدوء، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، (٢٠١٩/١٠/١٦) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/sXiSU

أشد البلدان فساداً في المنطقة، إذ يحتل المركز ١٣٨ عالمياً بين ١٨٠ دولة، إضافة إلى إغلاق المبادلات التجارية مع سوريا والعراق والأردن وبلدان الخليج بسبب الأوضاع في هذه البلدان، وتسبب ذلك في تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد، وانكشاف المشاكل البنيوية في الاقتصاد اللبناني وسياساته المالية، ويتجاوز الدَّيْن العام في لبنان حالياً حاجز ٨٥ مليار دولار؛ أي ما يمثّل ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي(١٥).

تتميز الاحتجاجات العراقية واللبنانية بكونها الأوسع نطاقاً والأكثر إصراراً، كما تعتبر أكثر استيعاباً لمخاطر المحاصصة، بدا ذلك في حرصها على تجاوز المرجعيات الشيعية، ورفْضها الانقياد للكتل السياسية المتصارعة، كما أن هناك تشابهاً بين الحالتين فيما يتعلق بالمحاصصة السياسية القائمة وتداعيات الصراع الطائفي وخضوع مؤسسات الدولة لنفوذ القوى المسلحة، وهي حالة دولة داخل الدولة، كالحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان، إضافة إلى سوء الخدمات العامة وتراجع المستوى المعيشي واستشراء الفساد الداخلي، وقد نجحت الاحتجاجات العراقية واللبنانية إلى الآن في القفز على الانقسامات الطائفية ونظام المحاصصة السياسية التي تشكل أساس الحكم، لكن التحدي في نجاح هذه الاحتجاجات في إيجاد صيغة جديدة للحكم بعيداً عن هيمنة المرجعيات الدينية وتجاذبات القوى السياسية، وهذا ما تحتاجه العراق ولبنان للخروج من الوضع القائم.

(١٥) وحدة الرصد والتحليل، لبنان هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق أهدافه، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، (٢٠١٩/١١/٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/9au7J.

خريطة القوى وموقفها من الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١٩م

تتعدد الفواعل المحلية في كل من السودان والجزائر والعراق ولبنان، ففي حين يحرص المحتجون على نسبة ما يقومون به إلى الشعب، تصر بعض النخب الحاكمة على إضفاء صفة المؤامرة على الاحتجاجات، واتهام أطراف خارجية باستثمار الخلافات الداخلية وتغذيتها، بينما لا تزال الجيوش العربية هي المتحكمة في المشهد السياسي في المنطقة بطريقة مباشرة كما هو الحاصل في السودان، أو غير مباشرة كما هو الواقع في الجزائر.

تؤثر القوى المحلية المختلفة في مشهد الاحتجاجات العربية في الدول الأربع، وتتفاوت درجة التأثير ما بين قوى يمكن أن تتحكم بالمشهد في أغلب تفاصيله، وأخرى تحاول الوصول إلى ذلك، وبعض القوى تَسبح عكس التيار في مواجهة حادة بينها وبين احتجاجات الشعوب، فتحاول جاهدة كسرها أو استغلالها إن استطاعت، وآخرون لا علاقة لهم بما يحدث سلباً ولا إيجاباً، ولكل من هذه المكونات نقاط قوة ونقاط ضعف.

أولاً: الأحزاب السياسية من الترهل السياسي إلى الاستبدال الشعبي

بحسب الدارسين لنشأة العملية الحزبية وتطورها فإن هناك عدداً من المقاربات المهمة التي تفسر هذه الظاهرة، على رأسها المقاربة المؤسساتية، فهي التي تعطي دوراً مهما لعملية التنظيم، وينظر من خلالها للأحزاب كمؤسسات سياسية تسعى للوصول إلى السلطة، تليها المقاربة التاريخية النزاعية التي ترى أن الأحزاب تتشكل نتيجة الصراع بين الثنائيات، ومن خلال هذه المقاربة فإن النزاعات الجديدة تندمج في الثنائي السابق أو تشكل ثنائياً جديداً، وإذا كان الثنائي السابق يقوم مثلاً على الفكرة الملكية مقابل الجمهورية أو العمال مقابل البرجوازيين أو الديني مقابل العلماني، فإن الثنائية التي تنشأ عقب الثورات قد تتجاوز الثنائيات السابقة ويتجه الناس لتشكيل ثنائيات جديدة، وحينها يكون أملهم في الثنائي السابق قد وصل إلى أقصى درجات التدني، أما المقاربة الثالثة فهي مقاربة التطور السياسي، وهي التي تنشأ في سياق الانتقال الديمقراطي عقب الثورات، كما حدث إبان «الربيع العربي» الذي أفسح المجال لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، وما يمكن أن تحدثه احتجاجات ٢٠١٩م من انعكاس على العملية الحزبية، حيث نشأت أحزاب جديدة في أكثر من بلد، وتنتظر بعضها الترخيص

الرسمي كما في الجزائر، وهذا ما يجعل الخارطة السياسية أمام عملية تطور مستمر، وحالة من عدم الثبات على شكل واحد، كما أن هذا التحول قد يكون في شكل تحالفات جديدة في إطار الأحزاب نفسها، كما في السودان حاليا ولبنان سابقا، أو عملية إعادة تموضع في إطار التحالفات القائمة، كما هو الحاصل في العراق.

المشهد الحزبي في بلدان الاحتجاجات

تأسست العملية الحزبية في دول الاحتجاجات في أزمنة متعددة، فالسودان ولبنان نشأت فيهما الحزبية منذ وقت مبكر، على العكس من ذلك في الجزائر والعراق، وتعتبر السودان ربما من أكثر الدول نضجاً في العملية الحزبية مقارنة ببقية الدول العربية، وبحكم الانقلابات التي تمت في السودان إلا أن الأحزاب ظلت قائمة وإن كانت بدرجة نسبية في بعض الفترات، لكن هناك ما يشبه التشظي للأحزاب المركزية الكبرى بسبب تعدد الأنظمة السياسية، وهذا ما جعل من مسألة تفكك الأحزاب أمراً عادياً، لتصل الأحزاب السودانية إلى ما يقارب مائة حزب.

يمكن الإشارة إلى خلفية عامة لمكونات المشهد الحزبي في السودان قبل حالة التشظي، من خلال تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، أولها الأحزاب التقليدية كحزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، أما القسم الثاني فهي الأحزاب الحديثة: وهي التي قامت على أساس الأيديولوجيات الحديثة، كالأحزاب القومية (البعث والناصري)، واليسارية (كالشيوعي ومؤتمر المستقلين والمؤتمر السوداني)، والإسلام السياسي (الإخوان المسلمين في أطوارهم المختلفة وصولاً للمؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي في الوقت الراهن)، أما القسم الثالث فهي الأحزاب الإقليمية: وهي تلك الحركات والقوى التي تعبّر عن الحركات المطلبية بأطراف البلاد، في دارفور أو جبال النوبة وشرق السودان، ويطلق عليها أحيانا «الجهوية» أو قِوى «الهامش»[١٦].

أما الجزائر فقد انتقلت من الأحادية إلى التعددية متأخرة بعد إقرار دستور ١٩٨٩م، نتيجة تفاقم الأزمة السياسية المتمثلة في الشرعية والمشاركة السياسية، وعدم قدرة جبهة التحرير الوطني

(١٦) عباس محمد صالح، السودان كثرة الأحزاب وموت السياسة، عربي ٢١، (٢٠١٩/٧/٢٨) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/H30BK.

الحاكمة على حل هذا الإشكال، وسميت حينها الجمعيات السياسية تفادياً ربما لردة فعل القوى الرافضة للعملية الحزبية، وعلى إثر ذلك نشأت هذه الجمعيات السياسية لتصل في العام ٢٠١٥م إلى أكثر من ستين جمعية.

تصنف الأحزاب في الجزائر إلى أحزاب موالاة وأحزاب معارضة، وتتمثل أحزاب الموالاة في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، إضافة إلى أحزاب أخرى صغيرة، أما أحزاب المعارضة فهي تشمل تيارات مختلفة أيديولوجياً، فهناك أحزاب إسلامية كـ (حركة مجتمع السلم والحركات القريبة منها)، وأحزاب علمانية مثل (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال)، وأحزاب وسطية مثل (حزب جيل جديد، وحزب طلائع الحريات)، وغيرها من الأحزاب الجديدة التي تأسست حديثاً[١٧].

قريباً من الحالة الجزائرية كان الوضع في العراق قبل الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣م، ولم تنتقل البلاد من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية إلا بعد هذا التاريخ، خصوصاً بعد المصادقة على دستور ٢٠٠٥، وبعد سَن قانون الأحزاب سنة ٢٠١٥م[١٨]، وعلى عكس الوضع العراقي تأسست العملية الحزبية في لبنان منذ الدولة العثمانية، حيث وضع أول قانون للأحزاب في العام ١٩٠٩م[١٩]، ورغم قِدم العملية الحزبية في لبنان إلا أنها لم تستطع العبور إلى الديمقراطية في ظل نظام المحاصصة بين المكونات السياسية المركزية، حيث يتحكم في المشهد تياران رئيسيان: تحالف ١٤ آذار الذي يقوده تيار المستقبل السني بقيادة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، ويضم أحزابا سنية ومسيحية، منها القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، وحزب الكتائب بزعامة الرئيس الأسبق أمين الجميل، بالإضافة إلى أحزاب يسارية أخرى، وكان الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط في مقدمة مؤسسي هذا التيار قبل أن ينسحب في عام ٢٠٠٩ معلنا حينها حياده السياسي، ويصنَّف هذا التيار بقربه من السعودية، أما

(١٧) لقرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد (٤٦٤) أكتوبر ٢٠١٧م.

(١٨) زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير، ٢٠١٨م، ص٣.

(١٩) أحمد ناصوري، ياسر سمرة، التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون، المجلد (٣٧) العدد (٢)، ٢٠١٥م، ص٣٩٣.

التحالف الثاني فهو تحالف ٨ آذار الذي يقوده التيار الوطني الحر المسيحي بقيادة جبران باسل، وهو حزب الرئيس ميشال عون، ويضم هذا التحالف أحزابا مسيحية ودرزية وسنيّة، على رأسها حزب الله وحركة أمل الشيعيتين، وتيار المردة المسيحي بقيادة سليمان فرنجية، كما يضم هذا التحالف مجموعات أخرى مثل تيار التوحيد والحزب السوري القومي الاجتماعي وجبهة العمل الإسلامي.

على رأس الأحزاب اللبنانية الأحزاب الدينية بشقيها المسيحي والشيعي، حيث يأتي على رأس الأحزاب المسيحية التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، وهذا الأخير حزب مسيحي يعيش مع تيار المردة الحزب المسيحي الآخر بقيادة سليمان فرنجية صراعا حادا منذ عام ١٩٧٨م بعد اغتيال طوني فرنجية وتوجيه أصابع الاتهام لسمير جعجع قبل أن يصطلحا أخيرا، وتظل الكتلة الشيعية ممثلة في حزب الله وحركة أمل هي الكتلة الأكثر تماسكا وسيطرة حتى الآن، حيث يُعدان أكبر الرابحين في انتخابات ٢٠١٨م، التي أفرزت تحالفات جديدة في المشهد السياسي مختلفة عما كانت عليه سابقاً، اختلطت فيها المولاة بالمعارضة والأقلية بالأكثرية، بينما فقد تيار المستقبل نحو ثلث مقاعده.

الأحزاب والاحتجاجات

من أشهر الأحزاب السياسية في السودان حالياً حزب المؤتمر الوطني الحاكم والذي برز إلى العلن عام ٢٠٠٠، بعد انفصال الحركة الإسلامية إلى مؤتمر وطني بقيادة الرئيس عمر البشير ومؤتمر شعبي برئاسة حسن الترابي حينها، ويُتهم المؤتمر الوطني مِن قِبل معارضيه بتسخير إمكانيات الدولة لصالحه، كما يرى آخرون أنه لم تعد هناك حدود بين الحزب والدولة، ولهذا كان المستهدف الأول من خلال الاحتجاجات السودانية، وتعرَّض كثير من قياداته للاعتقال، في المقابل شارك شباب حزب المؤتمر الشعبي في الثورة، وقُتل بعض أعضاء الحزب على يد قوات الأمن في فترة الاحتجاجات ضد البشير، فيما لا تزال أطراف أخرى تتهمهم بالانخراط في حكومة البشير بعد وفاة الترابي في ٢٠١٥م، بالإضافة إلى حزب الأمة القومي بزعامة الصادق المهدي الذي يُعتبر الواجهة السياسية لطائفة الانصار الصوفية، وهو حزب ذو توجه إسلامي، لكنه يختلف عن توجه الحركة الإسلامية في السودان، وشارك في الثورة على نظام

البشير، وكان من المعارضين لحكمه مع الحزب الديمقراطي الشعبي الذي يعتبر حليفاً لحزب الأمة، وقد ظل الحزبان يتقاسمان السلطة في فترات الحكم الديمقراطي في السودان، والحزب الديمقراطي الشعبي يعتبر ذا توجه صوفي، ويتمتع رئيس الحزب وراعي الطريقة الختمية محمد عثمان الميرغني بنفوذ ديني في السودان وخاصة في شماله وشرقه(٢٠).

تُعتبر الجزائر والسودان ربما من أقوى البلدان التي ظهرت فيها عدد من الأحزاب السياسية مؤيدة للاحتجاجات ومشاركة فيها بفعالية، رغم تحذيرات بعض المحتجين من تواجد الأحزاب خشية حرف المسار، إلا أن النضال السابق لبعض هذه الأحزاب يجعل ربما من المستبعد الجزم بمثل ذلك، كحركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية الإسلاميتين في الجزائر التي انخرط أعضاؤها في الاحتجاجات، وحزب الإصلاح الآن في السودان، وغيرها من الأحزاب.

الاحتجاجات التي عاشتها لبنان تَستهدف بالدرجة الأساس التكوين السياسي والحزبي المعقد، الذي لم يستطع في ظله اللبنانيون أن يحققوا طموحاتهم في الحرية والكرامة والعيش الكريم، ويشارك في الاحتجاجات اللبنانية خليط شبابي من كل المكونات، وتقف أحزاب دينية ضدها، كحزب الله وحركة أمل الشيعية المتحالفة معه، حيث هاجم أنصارهم مخيما للاحتجاج في وسط بيروت ودمروه، بعد أيام من إشارة نصر الله إلى أن خصوما أجانب يستغلون الاحتجاجات، حسب وكالة رويترز(٢١).

قريبا من المشهد اللبناني كان حال المكونات السياسية العراقية، حيث تفرز الساحة السياسية تحالفات جديدة، ويسيطر على المشهد السياسي حاليا تحالفان كبيران، هما: تحالف البناء، ومن أبرز رموزه «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و»الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي) بزعامة هادي العامري، وحزب «الحل السني» الذي خرج من التحالف مؤخراً ويتزعمه جمال الكربولي، أما التحالف الثاني فهو تحالف «الإصلاح»، الذي يضم تيار «سائرون» بقيادة مقتدى الصدر، و»ائتلاف النصر» بقيادة حيدر العبادي، و»ائتلاف الوطنية» بقيادة

(٢٠) عمر عبد العزيز، أبرز الأحزاب السياسية السودانية، BBC (٢٠١٠/٤/٧)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١. https://cutt.ly/4r9dou.

(٢١) رويترز، حزب الله على حكومة لبنان المقبلة الإصغاء لمطالب المحتجين، (٢٠١٩/١١/١) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/dBQ8t.

إياد علاوي، و»التضامن العراقي» بقيادة أسامة النجيفي، ويَضم كل تحالف رئيسي تيارات ربما مختلفة فيما بينها، كاجتماع الحزب الشيوعي مع سائرون، واجتماع حزب الحل السني سابقا مع تحالف الفتح الشيعي، ويزعم كل منهما أنه المكون الأكبر، مما كان سببا في تعقيد المشهد وتفاقم الوضع، وجعلِ تلك التيارات والتحالفات مستهدَفة بالاحتجاجات التي خرجت في كل مدن العراق.

خلال هذه الموجة كانت الاحتجاجات في ثلاث حالات من الأربع المذكورة سابقاً موجَّهة ضد أنظمة تحكمها أو تدعمها أحزاب الإسلام السياسي، ففي الحالة السودانية، كانت جماعات الإسلام السياسي منقسمة على جانبَي المشهد، ففي حين كان حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية يمثّلان السلطة، كان الحراك الشعبي المناهض لها يحوي عدداً من الحركات والأحزاب والرموز الإسلامية أيضاً، مثل حزب الإصلاح الآن، وجماعة الإخوان المسلمين في السودان، ويزداد تعقُّد هذا المشهد في الحالتين اللبنانية والعراقية، حيث تعتبر الأحزاب والحركات الشيعية في كلتا الحالتين مشاركاً وداعماً للأنظمة، في حين تقف الأحزاب والحركات الإسلامية السنية على الأغلب في المعارضة، لكنها تعاني الضعف التنظيمي وغياب الرؤية السياسية والانقسام أيضاً، وهذا ما يجعل هذه الأحزاب معنية أكثر بالتجديد المنهجي والمراجعات الشاملة، وعلى الرغم من الخبرات المتراكمة والمتباينة لدى هذه الأحزاب، ووفرة مواردها البشرية ورأسمالها الاجتماعي، علاوة على حالة الفراغ والفوضى التي تضرب المنطقة مع عجز المشروعات المنافسة عن تقديم بدائل فعالة، فإن هذه الأحزاب ما زالت تفتقر إلى المبادرة واستغلال نقاط قوتها والفرص المتاحة لها[٢٢].

شاركت عدد من هذه الأحزاب في الاحتجاجات، وانخرط شبابها في صفوف المظاهرات والمسيرات، بينما بقيت الأحزاب الحاكمة أو المشاركة في الحكم مستهدفَة من الاحتجاجات، وهذا ما يدعو لقراءة أبرز نقاط القوة والضعف لهذه المكونات السياسية عموما.

فمن أبرز نقاط القوة التي تمتلكها هذه الأحزاب:

(٢٢) محمد عفان، الموجة الثانية من الاحتجاجات وأزمة التجديد لدى الإسلام السياسي، (تي آر تي عربي)، تركيا، (٢٠١٩/١٢/١٧) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٢٨م، https://cutt.us/DJVpN.

١. الخبرة السياسية والطبيعة المؤسسية للأحزاب، وهذا ما يسهل عليها تبني مشاريع جديدة أو أنشطة جماهرية، كالمؤتمرات والندوات وتقديم الخدمات ومخاطبة الجماهير وتنظيم الاحتفالات الوطنية والحزبية، وغيرها من الأنشطة التي يسهل على الأحزاب السياسية تنفيذها، مع التفاوت الواضح بين الأحزاب المؤسسية وتلك التي تفتقر للمقومات التي تؤهلها لممارسة دورها السياسي في المجتمع.

٢. الحاضنة الشعبية للأحزاب؛ إذ تعزز لديها فرصة مخاطبة الرأي العام وتوجيهه، سواء على مستوى الحزب الواحد أو على مستوى الدولة، إضافة إلى التنشئة السياسية لأعضاء الحزب، مما يسهل عليهم معرفة الظاهرة السياسية والتعاطي معها.

٣. تبني مطالب الشعوب ومشاكل المواطنين، وتقديمها للجهات الحكومية كوسيط بينها وبين المواطنين.

٤. إمكانية المشاركة في العملية السياسية بسهولة، وترشيح ممثليهم في الانتخابات.

في الواقع العربي تعاني كثير من الأحزاب السياسية من ظاهرة ترهل لم تستطع تجاوزها عبر القيادات الحزبية الحالية، مع ضعف التعاطي مع مشاكل المجتمع وتبنيها، ما يجعل العملية الحزبية أمام تحدٍ كبير يتعلق بتجاوز نقاط الضعف العامة وإعادة مراجعة الأداء الداخلي، ويجب مع هذا إدراك أن المستفيد الأول من تزييف الفعل السياسي هي الأنظمة الاستبدادية التي تحرص على تغييب البديل الأفضل للواقع المنهك، ولعل من أهم نقاط الضعف التي تعاني منها الأحزاب الآتي:

١. تعيش كثير من الأحزاب السياسية حالة من الافتقار إلى المبادرة والإبداع، وافتقاد المشاريع الإصلاحية، ما يجعلها غير مؤهلة لقيادة الحراك الشعبي، وهذا الذي أدى إلى طرد بعض القيادات الحزبية من ساحات الاعتصام كما حدث في السودان والعراق، كتعبير عن ضعف ثقة المحتجين بهذه الأحزاب وإخفاقها في تبني تطلعاتهم السابقة، ومشاركة بعضها مع الأنظمة السابقة التي كانت سبباً في تفاقم الأوضاع.

٢. محدودية انخراط الشباب في العملية الحزبية، ولعل التفسير الأقرب لهذا العزوف ضعف

تبنيها لطموحاتهم، وعدم إشراكهم في القيادة واتخاذ القرار، واستنزافهم في عملية التحشيد التي يشعر من خلالها الشباب أنهم مجرد أدوات في معركة لو نجحت سيجني ثمرتها غيرهم.

٣. تفكك أحزاب المعارضة وعدم قدرتها على تشكيل تحالفات واسعة للضغط على السلطات الحاكمة لتنفيذ المقترحات الإصلاحية المقدمة من قِبل الأحزاب.

ثانياً: الأنظمة الحاكمة في مواجهة الاحتجاجات

النظام السياسي هو مجموعة القواعد والأجهزة–المترابطة فيما بينها–التي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وطبيعتها ومركز الفرد منها، وتُحدد عناصر القوى المختلفة وعلى رأسها الأحزاب التي تمثل معظم هذه القوى، وتُحدد أيضاً شكل النظام السياسي وطبيعته في بعض البلدان، ففي السودان تقوم سياسة الدولة في إطار جمهوري رئاسي، وتسود النظام السياسي حالة من عدم الاستقرار، نتيجة الانقلابات العسكرية والأزمات الداخلية والحروب الأهلية والتأثيرات الخارجية، كما أن الجيش في أغلب أوقاته هو من يسيطر على النظام السياسي في السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م إلى الآن، ورغم هذه الحالة فإن النظام يسمح بالتعددية السياسية والمشاركة المجتمعية وإن كانت ليست بالمستوى المطلوب.

في الجزائر يُعتبر النظام الرئاسي هو نظام الحكم، ويحتل رئيس الجمهورية هرم السلطة التنفيذية، ويتمتع بصلاحيات واسعة، ويسمح الدستور الجزائري بالتعددية السياسية، ورغم ذلك لا تتمتع مؤسسة الرئاسة بالقوة التي يخولها لها الدستور أمام مؤسسة الجيش، كما أن الحزب الوحيد الممثل للجزائر منذ الاستقلال هو جبهة التحرير الوطني، وبعد فتح المجال للتعددية تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي سنة ١٩٩٧ الذي قاسمه تدوير السلطة.

وعلى عكس السودان والجزائر فإن النظام السياسي في كل من العراق ولبنان برلماني، في إطار جمهورية فيدرالية في الأولى وأحادية في الثانية، ويسمح النظامان بالتعددية السياسية، وتجري فيهما انتخابات نيابية، لكن الواقع السياسي يقوم أكثر على المحاصَصة السياسية الطائفية والعرقية والحزبية، ففي العراق ومنذ الغزو الأمريكي، فإن رئاسة الجمهورية من نصيب الأكراد ورئاسة البرلمان للسنة ورئاسة الوزراء للشيعة، ولم يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة منفرداً، وهذا ما يدفع المكونات السياسية لتشكيل تحالفات كبرى، تجمع قوى مختلفة فكرياً وسياسياً،

وطائفياً أحياناً، تسفر عنها في كل مرة خارطة معقدة من التحالفات التي سرعان ما تَسقط أمام أبسط هزة، أما لبنان فهي الأخرى تعيش منذ ١٩٤٨ نظام محاصَصة بموجب الاتفاق الذي وُزعت بموجبه السلطات السياسية الثلاث بين طوائفه الكبرى، بحيث يكون رئيس الجمهورية مارونياً بسلطات واسعة، ورئيس الوزراء سُنّياً متفاهَم معه، ورئيس مجلس النواب شيعياً.

هذا الواقع السياسي كله يؤمن بالديمقراطية الإجرائية، حيث تجري فيه انتخابات دورية، لكنه لا يفرز إلا ما تريده القوى المتحكمة، وهذا ما يفسر حالة اليأس الشعبي والعزوف المجتمعي عن الانتخابات التي جَرَت في هذه الدول، وأمام هذا الواقع ثمة نقاط قوة للأنظمة السياسية تكمن في الآتي:

١. الخبرة السياسية القديمة والتراكم المعرفي خلال العقود السابقة التي حكمت فيها البلدان العربية، وخلالها مرت بعدد من المراحل أثرت فيها وتأثرت بها، وفي كل مرحلة تتعمق التجربة ويتوسع الإرث السياسي، ما يجعلها مستوعبة للوضع القائم ومتحكمة في تفاصيله.

٢. إضافة للخبرة التي تتمتع بها الأنظمة فإن تحت تصرفها الإمكانيات الواسعة للدولة، من جيش وتعليم ومال وإعلام، وهذا ما يمكنها من إدارة المجتمع والتحكم فيه.

٣. القدرة على التحشيد الجماهيري الواسع لمواجهة ثورات الشعوب وتعزيز حكمها.

وإلى جانب نقاط القوة هناك نقاط ضعف منها:

١. الاستفراد بالسلطة والثروة، وعدم تلبية الاستحقاقات الانتخابية للطموح الشعبي، وهذا ما يعزز عزوف المواطنين عن المشاركة فيها، ويضعف شرعية الأنظمة.

٢. تغييب الدستور والقوانين النافذة، وتدهور فعالية وأهلية الإدارات العامة، مما يجعلها عرضة للسقوط في أي وقت.

٣. الخلافات السياسية والتجاذبات الطائفية والنزاعات المؤسساتية والتنافس بين الأشخاص، كل ذلك يعيق الأنظمة الحاكمة ويضعف أداءها.

٤. المركزية في السيطرة واتخاذ القرار، وبالتالي تصبح الأخطاء واردة بسبب كثرة القرارات التي تتخذها القلة تجاه الأكثرية.

٥. تَململُ الشعوب وعدم رضاها بالوضع، ربما يدعوها لسحب التعاون مع الأنظمة، وهذا ما قد يؤدي إلى شلل الدولة.

ثالثاً: الجيوش بين الدور المأمول والواقع المُعاش

تنظر المؤسسة العسكرية العربية لنفسها أنها صاحبت الدور الأكبر في بناء الدولة والإشراف على أدائها، وهذا ما يفسر التواجد السياسي للعسكر، ففي السودان يُعرف الجيش رسمياً باسم القوات المسلحة السودانية التي تأسست عام ١٩٢٥م، ويتألف من عدة فروع، كالقوات البرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الشعبي والحرس الجمهوري[٢٣].

أثناء الاحتجاجات السودانية تعرض المحتجون لحالات من القمع والقتل المباشر، فيما رُصدت حالات عدة تدخلت فيها وحدات من الجيش لحماية المحتجين، مما يفسر أن هناك خلافاً داخل الجيش بشأن هذه الاحتجاجات، وأن هناك جزءاً منه يؤيد مطالب المحتجين بغض النظر عن اختلاف الأهداف، ولهذا تدخلت قوات الجيش معلنة عزل الرئيس عمر البشير، ليقوم بعد ذلك المجلس العسكري بإدارة مهام الدولة تحت اسم المجلس العسكري المكون من قيادات عسكرية عليا، ثم تحول بعد ذلك حسب الاتفاق الأثيوبي إلى المجلس السيادي المكون مناصفة بين الجيش والمدنيين برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

في الجزائر يسمى الجيش الجزائري الجيش الوطني الشعبي، وتعود نواته إلى مرحلة الثورة التحريرية، ويلعب الجيش دوراً محورياً في الجزائر، وأغلب الرؤساء المتعاقبين على الحكم كانوا وزراء دفاع قبل أن يتسلموا الرئاسة، كهواري بومدين والشاذلي بن جديد واليمين زروال، وتقلبت مواقف الجيش الجزائري تجاه الاحتجاجات من متعاطف مع النظام السابق إلى محايد إلى مطالب بالرحيل، وهذه المواقف المتقلبة ربما تفسر جزءاً من عدم رضى بعض قيادات الجيش عن الحالة التي آل إليها الوضع، واستيائهم من الطريقة التي تدار بها الدولة.

(٢٣) زهراء أبو العينين، ما هي قوات الدعم السريع السودانية التي انسحب قائدها من المجلس العسكري، نون بوست، ٢٠١٩/١٢/١. تاريخ الاطلاع: https://cutt.ly/Hr9lOq

في العراق كان الجيش العراقي الأول بين الجيوش العربية عام ١٩٩٠، بعد أن بلغ تعداده المليون جندي، وبعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، أصدر الحاكم المدني حينذاك بول بريمر قراراً بحل وزارة الدفاع العراقية وأجهزة الأمن والمخابرات وأجهزة الشرطة، ثم تشكلت بعدها تشكيلات جديدة متعددة الأقطاب، على رأسها الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب، والتي تعتبر القوات التقليدية، بينما يُعد الحشد الشعبي والبيشمركة الكردية قوات بديلة ولها أصول خارج الدولة الرسمية، وتُقدِّم قوات الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب تقاريرها إلى رئيس الوزراء، وتُقدِّم قوات البيشمركة تقريرها إلى حكومة إقليم كردستان بدلا من وزارة الدفاع في بغداد، ويرتبط الحشد الشعبي بإيران، وهذا ما جعل منه قوة موازية للجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب اللذَين تدربهما أمريكا.

خلال الاحتجاجات التي عاشتها العراق سقط العديد من القتلى والجرحى، وأقرت القوات العسكرية باستخدام مفرط للقوة خارج قواعد الاشتباك المحددة، ووَعدت بمحاسبة الضباط والآمرين والمراتب الذين ارتكبوا هذه الأفعال الخاطئة، بينما تصر بعض القيادات الأمنية على أن الاحتجاجات عبارة عن محاولات لإسقاط الدولة، وهي تصريحات تأتي في سياق تصاعد التوتر بين أمريكا وإيران، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية النووية.

في لبنان وبعد نَيل البلاد استقلالها في العام ١٩٤٣، اضطلعت القوات المسلحة اللبنانية بدور الحَكَم بين التحالفات السياسية الطائفية المتنافسة في العام ١٩٥٨، عندما تدخّلت بشكلٍ مباشر لإنهاء الاضطراب السياسي الناجم عن حرب أهلية قصيرة الأجل، تلا ذلك هجوم مضادّ شنّته النخب الطائفية لاستعادة شبكات المحسوبيات التابعة لها، بلغ أَوْجُهُ مع هزيمة النظام السياسي المدعوم من الجيش في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في العام ١٩٧٠، وتفكيك المكتب الثاني، وهو جهاز الاستخبارات العسكرية التابع للجيش اللبناني، ثم أدّت الحرب الأهلية بين عامَي ١٩٧٥ و١٩٩٠ إلى شَرذمة القوات المسلحة اللبنانية وفق الانقسامات الطائفية، مشرّعةً بذلك الأبواب أمام نظام الميليشيات الذي ساد طيلة سنوات الحرب الأهلية، وفي إطار التسوية السياسية التي نصّ عليها اتفاق الطائف بعد الحرب اللبنانية، خضعت الميليشيات بنجاح إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج جزئيا، وقد قلَبت الحقبة السورية القوات المسلحة اللبنانية رأساً على عقب، إذ سعت أجهزة الأمن

والاستخبارات السورية العاملة في لبنان إلى إعادة تشكيلها لتصبح مؤسسة حصينة موالية لسورية، وغير خاضعة إلى إشراف الحكومة اللبنانية ورقابتها، بموازاة ذلك، يشكِّل حزب الله استثناءً بارزاً لعملية حلّ الميليشيات في لبنان ما بعد الحرب، إذ إنه حظي بدعم سوري وإيراني، وعلى الرغم من نهاية الحرب الأهلية، جاء اتفاق الطائف ليعزّز شرعية حزب الله، مُعتبراً إياه جزءاً من «المقاومة» اللبنانية ضد الاحتلال إسرائيلي[٢٤].

في هذه الاحتجاجات كان تعامل الجيش اللبناني مع المتظاهرين إيجابياً نوعاً ما، إذ إنه أكد على حق التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي المصان بموجب أحكام الدستور، لكنه دعا إلى حصرها في الميادين العامة وفتح الطرقات التي يقطعها المحتجون، وهي القضية التي كانت سبباً في وقوع بعض الإصابات في صفوف المحتجين، حيث قامت قوات من الجيش والأمن بفتح الطرقات التي يعتصم فيها المحتجون.

تباينت مواقف الجيوش العربية من الاحتجاجات، وهذا ما يدعو إلى التعرف على نقاط قوة هذه الجيوش وهي كالآتي:

١. المعنويات العالية لأفراد الجيوش العربية، وهي نقطة قوة إذا وُظِّفت في إطارها الصحيح.

٢. الولاء العربي الذي يسهِّل عملية التنسيق بين الجيوش العربية في تحقيق أهداف مشتركة، والاستفادة من الدعم العربي.

٣. الخبرة السياسية لبعض قيادات الجيش وخصوصاً تلك التي أدارت دفة الحكم، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٤. السمعة الطيبة لبعض الجيوش وخاصة الجيوش التي ظلت محافظة على توازناتها الجيدة بين أهدافها الخاصة وطموحات الشعوب، والتحدي الأكبر أمامها هو البقاء على هذه التوازنات.

في المقابل تعاني الجيوش العربية عموما من عدد من نقاط الضعف العامة المتعلقة بأدائها، سواء في الجانب المادي أو المعنوي، ففي الجانب المادي تعاني من قصور حقيقي في إنتاج

(٢٤) آرام نركيزيان، القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله: ثنائية عسكرية في لبنان ما بعد الحرب، مركز كارينجي للشرق الأوسط، (٢٠١٩/١٢/١٤) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/ih2LI.

أو امتلاك أجهزة الرؤية الليلية المتقدمة والأسلحة الذكية وأنظمة الاتصالات القوية والفعالة، والضعف التقني ومستوى الصيانة، وغيرها من الجوانب المادية، أما على الصعيد المعنوي فيكمن في اهتزاز سمعة الجيوش لدى الشعوب، وهي أكبر نقاط ضعف الجيوش العربية، وخصوصاً الجيوش التي انحرفت عن واجبها الدستوري وانشغلت بالوقوف ضد طموحات الشعوب.

من أبرز نقاط الضعف في الجيش السوداني تقاطع المصالح التي تنطلق من الأيديولوجيات المختلفة لقيادات الجيش، إضافة إلى الطابع القبلي، الأمر الذي قد يفضي إلى صراع بين قيادات تلك الأجهزة، إضافة إلى ضعف القبول المجتمعي نتيجة دور الجيش في عدد من الانقلابات العسكرية السابقة، مما أفقده الرضا المجتمعي، وخصوصا في ظل إصراره في الفترة الأخيرة على إدارة عملية التغيير بالطريقة التي يريد، بالإضافة إلى تنامي دور قوات الدعم السريع على حساب الجيش الرسمي. وفي الجزائر رغم حرص الجيش على عدم الظهور كمقاوم لإرادة الشعب إلا أن إدارته للحكم بطريقة غير مباشرة تقلل من أهميته، وفي العراق يعاني الجيش العراقي من قدرات ضعيفة ونفوذ أجنبي وتعدد لدوائر المصالح، أما الجيش اللبناني فيعيش حالة من الضعف في مقابل المجاميع المسلحة التابعة لحزب الله وحركة أمل.

رابعاً: الشعوب العربية والبحث عن بدائل (الحركات الثورية نموذجا)

لم تكن الاحتجاجات العربية إلا عملية انفجار شعبي مَرَّ بمراحل احتقان متعددة، نتيجة وضع تسببت فيه الأنظمة الحاكمة، ولم تستطع الأحزاب والنخب السياسية أن تدير عملية ضغط على الأنظمة لتصحيح المعادلة، ما جعل الظاهرة الثورية في فترة الاحتجاجات تعيش حالة تصعيد متقدمة لرفضِ النظام القديم ولو لم يكن مشاركا فيما آل إليه الوضع، ولهذا تبحث عن خيارات جديدة ولافتات طموحة، يمكن أن تعيد لها الأمل من خلال الاحتجاجات التي تقوم بها، فتتعدد التيارات الثورية وتتنوع، وأحيانا كثيرة قد تختلف.

وللخروج من حالة الترهل السياسي الذي تعاني منه العملية الحزبية في المنطقة، وضعف الأحزاب السياسية في إدارة الفعل الثوري وتبني طموحات الشعوب، وتبعية بعضها للأنظمة الحاكمة، لجأ كثير من المحتجين إلى تأسيس كيانات ثورية تتبنى مطالبهم وتتخاطب باسمهم بعيداً عن الاستغلال الحزبي والانتهاز الطائفي، ففي السودان تم تأسيس تجمع المهنيين السودانيين

الذي أُعلن عنه في أغسطس/آب ٢٠١٨م، ولا تقود هذا التجمع قيادات سياسية أو قبلية كبقية الأحزاب، ويهدف هذا التجمع حسب أدبياته إلى تكوين تحالف يحظى بالثقة لقيادة المعارضة عوضاً عن الأحزاب التقليدية، ويكون بديلاً للنقابات الرسمية التي يسيطر عليها النظام حينها، وينظر البعض إلى التجمع كمظلة لليساريين في السودان، كما ظهرت كذلك بعض التنسيقيات كتنسيقية البناء والتغيير، التي تضم عددا من المبادرات الثورية، إضافة إلى حركة تضامن من أجل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية ذات الخلفية الإسلامية.

ظهرت في الجزائر بعض الحركات والتنسيقيات، سواء تلك المرتبطة بالاحتجاجات أو التي نشأت أثناءها ولكن لها أهدافها الخاصة، ومن هذه الحركات حركة عزم وحركة المسار وحركة مواطنة والمنتدى الوطني للحراك وغيرها من الحركات، إلا أن هناك إصراراً من قِبل كثير من المحتجين على رفض أي كيان يتحدث باسمهم؛ خوفاً من تعرض مطالبهم للتمييع حد قولهم، وفي العراق ولبنان بدأت تتشكل بعض الحركات الثورية الجديدة، كهيئة تنسيق الثورة في لبنان التي تسعى لتجميع الكيانات المختلفة، إلا أن كثيراً من المحتجين لا يرون حاجة لتبني أي جهة للاحتجاجات أو الحديث باسمها، كذلك الأمر بالنسبة للاحتجاجات العراقية التي تنشط المبادرات الشبابية في إدارتها وتنظيمها دون تمثيلها.

هذه الحركات والتكتلات الثورية لها نقاط قوة لعل من أبرزها:

١. أنها نوع من التغيير وتجاوُز الماضي، وهذا الأمر يكسبها قبولاً عند البعض، نتيجة العزوف عن الماضي بكل مكوناته حتى تلك المكونات المعارضة للحاكم.

٢. نظافة سجلها وخصوصاً تلك الحركات الجديدة التي على رأسها قيادات شابة، مما يجعلها محل قبول ومصدر أمل للملتحقين بها.

٣. طموحها العالي وسقفها المرتفع، وضعف سيطرة الخطوط الحمراء عليها، مما يجعل الانضمام إليها كبيراً.

ومع هذا هناك نقاط ضعف لدى هذه المكونات تتمثل في محدودية الخبرة السياسية، فهي حركات جديدة على الساحة السياسية ولم يسبق لها ظهور، مما يجعلها وجهاً لوجه في معركة

متعددة الأبعاد، وهذا ما يدعو بعض التكتلات للبحث عن شخصيات قديمة تقود مسارها، وبهذا تعود من حيث بدأت، كما تعاني هذه الحركات من الطموح العالي الذي يكون في بعض الأحيان متجاوزاً للواقع والممكن، وعلى مستوى تمثيلها للمحتجين لا يرى فيها بعض المحتجين ممثلاً لهم، بل هي تُتهم من بعضهم بالسطو على الاحتجاجات، وفضلا عن ذلك تعاني هذه المكونات من هشاشة بنائها المؤسساتي، فجلُّها لم تستكمل إجراءات اعتمادها أو تكوين فروع لها في مختلف المناطق، على عكس الأحزاب القديمة المهيكَلة، وبذلك فإن قدرتها على الحشد والتعبئة تبقى محدودة.

خامساً: القبائل والاحتجاجات

تنطوي القبلية على هوية قوية تميز أعضاء جماعة ما عن أعضاء جماعة أخرى، ومع وجود علاقات جوار وقرابة قوية، يتوافر لأعضاء القبيلة إحساس قوي بالهوية، ومن ناحية موضوعية لكي يتشكل المجتمع القبلي التقليدي يجب توافر تنظيمٍ عُرفيٍ مستمرٍ ونظامٍ للتبادل، وهناك بُعْدٌ عاطفي يتمثل في وجود إحساس قوي بالهوية المشتركة يمكن أن يقود الناس للشعور بأنهم مرتبطون قبلياً، وكما هي الحال في معظم الدول العربية تُشكل البنية القبلية حقيقة أنثروبولوجية وخاصية سوسيولوجية، ولها تأثيرها في كثير من الدول، ففي السودان ورغم مظاهر التطور والحداثة في بعض المناطق، إلا أن القبلية ما زالت تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطِّر أنماط السلوك، بما في ذلك السلوك السياسي، ولها نفوذ على الثقافة السياسية وعلى العملية السياسية في السودان[٢٥]، وما إن انطلقت الاحتجاجات السودانية إلا كان أبناء القبائل في صفوفها الأُوَل، وانضمت إليهم حتى التكتلات المسلحة كالحركة الشعبية لتحرير السودان التي تشكلت بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، من المقاتلين المنحدرين من الولايات الشمالية تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي من الحركات المعارضة لنظام البشير، وقادت تمردا ضده في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

في الاحتجاجات الجزائرية شارك أبناء القبائل بفاعلية، وإن لم يكن الدافع القبلي هو المحرك

(٢٥) عبده مختار موسى، أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦٣)، سبتمبر ٢٠١٧م، ص٧٤.

لأكثرهم، وكانت لبعضهم مطالب متعددة، وخصوصا في مناطق القبائل الأمازيغية، وبعضها ينسجم مع المطالب العامة للحراك وأخرى ربما يظهر فيها النفَس الهوياتي، وكما هو واضح فإن أطرافاً كثيرة تحاول الاستثمار بورقة القومية في الجزائر وإشعال فتيل الأزمة من جديد، وإلى الآن ما يزال المحتجون حريصين على وحدة الأهداف والشعارات.

وفي العراق انضمت كثير من العشائر العراقية للاحتجاجات الشعبية، ونزلت إلى الشوارع متخلية عن أسلحتها، وعقد شيوخ العشائر في محافظات بغداد والبصرة وميسان والمثنى وكربلاء والنجف وبابل وواسط مؤتمرات داعمة للتظاهرات، ورفض عدد كبير من الشيوخ دعوة رئيس الحكومة العراقية للقاء بهم، مثل قبيلة آل بدير والديوانية وآل زريج التي أعلنت رفضها للقاء، وأكدت على ثبات موقفها المؤيد للاحتجاجات، والمطالبة بإطلاق المعتقلين، وتحقيق مطالب المحتجين.

وفي لبنان كذلك، شاركت عشائر عدة في الاحتجاجات، مثل عشائر بعلبك وكان لها حضور ملفِت.

ربما أن الحضور القبلي باسم القبيلة كان ظاهراً أكثر في العراق، وصحيح أن هناك دوافع عدة لهذا التأييد، منها طموح بعض مشايخ العشائر المستقبلي، وبعضهم يخشى أن يفقد مكانته لدى المحتجين، إلا أن وجودهم في صف الاحتجاجات كان له أهميته، إضافة إلى أن الاحتجاجات أسهمت بشكل كبير في إذابة كثير من النزاعات العشائرية، وأسهمت أيضاً في حلِّ بعض المشاكل الداخلية.

لهذا الحضور القبلي والعشائري نقاط قوة يمكن إيجازها في الآتي:

١. للقبيلة حضور اجتماعي وسياسي مُلفِتٌ في أكثر من دولة عربية، وتُعدُّ وسيلة ضغط ما تزال تستخدم في أكثر من دولة، وهذا ما يمكنها من انتزاع بعض الحقوق في الدول التي لا تلتزم القانون.

٢. التلاحم القبلي والولاء الداخلي يجعل المنتسب إليها في مأمن، ويجعل من القبيلة رقماً يصعب تجاوزه.

٣. أسهمت العشائر في العراق في الوقوف إلى جانب الاحتجاجات ودعمها ورفض دعوات النظام للقاء بها، وهذا يمثل لها قبولا لدى طيف واسع من الشاب.

من ناحية ثانية لدى القبيلة نقاط ضعف، تتعلق بهشاشة نفوذها وتشوُّه سمعتها وصراعاتها الداخلية، فالقبيلة العربية–خاصة في الجمهوريات–لم تعد كما كانت من قبل صاحبة النفوذ والكلمة، فقد تلاشت في أكثر من دولة وغدت جزءاً من التاريخ، ولم تعد موجودة إلا في الدول التي يضعف فيها دور الدستور والقانون، أو التي تمر بحرب أهلية وصراعات داخلية يَفقد فيها النظام سيطرته على رقعة واسعة من البلاد، مما يساعد على الاحتماء القبلي واستدعاء الولاء العشائري مثل السودان والعراق، كما تُتهم الأنظمة العربية بالعبث بورقة القبيلة، وإشغال بعضها ببعض وتشويه سمعتها داخليا وخارجيا.

سادساً: المؤسسات الدينية والسلطة ... سباق التأثير

أظهرت انتفاضتا العراق ولبنان ذلك الخلاف الفلسفيّ وَالفقهي الكامن بين المرجعيات الدينية الشيعية، ممثلاً في ثنائية التقليديين والإصلاحيين، وكذلك بين النجف وإيران، فالإصلاحيّون الذين يمتدّون بجذورهم إلى آية الله النائيني مُنظِّر الدستورية ينشدون دولة مدنية ذات حريات وسيادة شعبيّة حقيقية، ويتعاملون مع الأوطان وحدودها المرسومة بفقه الواقع، بخلاف الأصوليين من النخب الدينية الإيرانية الذين ينظرون إلى خط الدستورية بريبة وشك، ويقدِّمون عليه تيار «المستبدة» بزعامة الشيخ فضل الله نوري، إلّا أنهم في الوقت نفسه كثيرًا ما يتعاملون بنوعٍ من البراغماتية في إبراز هذا الوجه أو ذاك، والخلاف بين التيارين خلاف تاريخيّ على مستوى التأسيسات الفلسفية والفقهية، انسحب على فِقه الدولة والمواقف السياسية، وهناك خلافٌ لا يقل أثرًا عن ذلك الخلاف بين الأصوليين الحركيين والإصلاحيين، وهو الخلاف بين التقليديين أنفسهم، فالتقليديون الحركيون من الولائيين/ النخب الدينية الإيرانية، ينظرون بريبةٍ إلى التقليديين الانتظاريين/ النجفيين، ويرون فيهم عناصر سلبيةً لا تُعبّر التعبير الصادق عن الثورة الحسينية[٢٦].

(٢٦) محمد السيد الصياد، أزمة البيت الشيعي: موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠١٩م، ص٦.

المرجعية العليا في النجف لا تؤمن بولاية الفقيه، ولا بالعمل السياسيّ في ظلّ غياب المعصوم، إلّا أنّها تدلي برأيها في الأحداث المحورية بالنسبة للداخل العراقي، وليس مِن عادتها أنْ تصدر بيانات لما يحدث خارج العراق، بخلاف النّخبة الدينية الإيرانية التي تؤمن بولاية الفقيه وَمركزيتها، وكونها مِن ضرورات المذهب الشيعي، وامتداد ولاية الفقيه لتشمل كافة الشيعة بل والمسلمين في العالم كلّه، وليس داخل الحدود الإيرانية فقط، وهيمنة المرشد الأعلى الإيراني حتى على غيره مِن الفقهاء، وعدم إيمانه بولاية الفقهاء، أو مجلس شورى الفقهاء، أو صيغةٍ تحدّ مِن صلاحياتها أو تعمل على تقسيمها، هذا الاعتقاد الجازم لدى النُّخب الدينية الإيرانية الولائية جعلها تنظر إلى الشيعة العراقيين واللبنانيين، والجماعات الشيعية المحليّة كرعايا للوليّ الفقيه، وَتتعامل معهم بنفس منطق التعامل مع المجتمع الإيرانيّ على مستوى الوصاية والولاية، فالاقتصاد وتحسين معيشة المواطنين أمر ثانويّ في النظرية السياسيّة لدى تلك النُّخب، في حين أنّ الثورة والهيمنة والتمدد تأتي كمرحلة أولى في فكر هؤلاء[٢٧].

تعتبر مرجعية النجف مستقلة نوعاً ما عن مرجعية إيران، وهي صاحبة سلطة دينية ولا ولاية لها على الشأن العام، لكنها تتدخل في ذلك دوماً، أو يتم التدخل باسمها حسب رواية أخرى، كما أنها ليست مؤسسة صلبة يمكن أن يكون لها موقف قوي داخلي أو خارجي، بالإضافة إلى تداخل المصالح والنفوذ بينها هي ورجال الدين الآخرين من جهة وبين الحكومة، وهذا ما يجعلها تقدم رِجلاً وتؤخر أخرى؛ خشية من أي تغيير قادم قد يهدد شبكة المصالح السياسية والاقتصادية، وتحرص على مسك العصى من المنتصف، إضافة إلى تورطها في تخدير الشعوب، وتورُّطِ رجال الدين التابعين لها في كافة تفاصيل الوضع الذي آل إليه العراق، وهذا ما جعل الشعب يتجاوز خطاب المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني الذي دعا فيه المحتجين إلى تهدئة غضبهم وعرضِ مطالبهم على الحكومة، إلا أن مساحة الاحتجاجات تطورت بعد دعوته، كما أن هناك رجال دين عراقيين أيدوا الاحتجاجات وساندوها، أما لبنان فلا توجد مرجعية موحدة، كما أن حزب الله الذي يتمتع بحضور ديني وسياسي واسع لا يخفي تبعيته لإيران، وقد هدد المتظاهرين في أكثر من خطاب بالنزول إلى الشارع، إلا أن المحتجين استطاعوا تخطي هذا الخطاب حتى في المناطق التي يتمتع فيها الحزب بحضور واسع كمحافظة النبطية.

(٢٧) المرجع نفسه.

ويختلف الوضع كثيراً في السودان والجزائر، ذلك أن الأغلبية فيهما ذات بُعدٍ سني، ولا تبدو فيهما للمرجعيات الدينية سلطة دينية ولا سياسية، لكن كان لكثير من المؤسسات العلمائية حضور لافت، كجمعية العلماء المسلمين الجزائرية، التي يعتبرها الجزائريون تمثل الهوية الدينية الجزائرية بعيداً عن التجاذبات الأخرى، وكانت لها بيانات مساندة للحراك ومؤيدة له، كما أن المحتجين يعبرون عن هويتهم من خلال رفع صور الشيخ المؤسس للجمعية عبد الحميد بن باديس، في إيمان منهم بما بات يسمى «المشروع النوفمبري الباديسي». وفي السودان حرصت هيئة علماء السودان أن تمثل دور الوسيط بين المحتجين والنظام السابق في بداية الاحتجاجات، ولم تستطع أن تقدم شيئاً ملموساً في هذا الملف، كما تبنت الهيئة عدداً من البيانات بعد سقوط الرئيس البشير تجاه قضايا متعددة متعلقة بتحكيم الشريعة ومكافحة الفساد ورياضة النساء، مما جعلها في خلاف مع مجلس الوزراء الحالي الذي أصدر قراراً بضم الهيئة للمجمع الفقهي السوداني، في حين يرى علماء الهيئة أنها ليست مؤسسة حكومية وإنما هي مؤسسة شعبية، وقرار إلحاقها بالمجمع الفقهي بعيد عن الواقع.

تحاول الأنظمة السياسية في كل من السودان والجزائر خَطْبَ وُدِّ الحركات الصوفية واستمالتها إلى مشاريعها السياسية والاستفادة منها في الاحتجاجات أو الانتخابات، من خلال زيارة الخلاوي (كما يطلق عليها في السودان)، والزوايا (كما يطلق عليها في الجزائر)، والتي تحتضن آلاف الأتباع والمريدين، ولها تأثيرها الكبير داخل شريحة واسعة في المجتمعين السوداني والجزائري، ولهذا حرص الرئيس السابق عمر البشير أن يزور بعض الخلاوي الصوفية في فترة الاحتجاجات، كخلاوي ولاية النيل الأبيض التي كانت من أكثر الولايات احتجاجا، ومحاولة الاستفادة منها في مواجهة الاحتجاجات التي قامت ضده، وتعتبر الصوفية في السودان ذات تأثير كبير في المشهد السياسي، وحضور ملموس في العملية الحزبية منذ وقت مبكر، كما سبقت الإشارة إليها في موضوع الأحزاب السياسية، لكنها تؤْثِر السلامة كثيراً وخاصة تلك الطرق التي ليست ممثلة بحزب سياسي، وهذا ما يفسر انحياز بعض قياداتها للنظام القائم، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر، بَيد أن حضورها السياسي حالياً أخف مقارنة بالسودان، وإن كانت الطرق الصوفية الجزائرية ذات إرث سياسي كبير منذ الاستعمار الفرنسي ودورها المقاوم له، إلا أنها أحجمت عن ذلك، ولهذا تحاول الأنظمة السياسية المتعاقبة استخدامها بما يحقق مصلحة النظام نفسه،

وخصوصاً في التحشيد الانتخابي، وتدشين الحملات الانتخابية من الزوايا الصوفية.

يختلف دور المرجعيات الدينية والمؤسسات العلمائية من الاحتجاجات وموقفها من حراك الشعوب، ورغم هذا الاختلاف وتعدد الأدوار إلا أن هناك نقاط قوة مشتركة لدى هذه المكونات تتمثل في:

١. تأثيرها المجتمعي الواسع، ولهذا تحرص كل الأنظمة على شرعنة قراراتها من خلال فتوى أو بيان تأييد، كما تسعى إلى اختراق المؤسسات العلمائية وشَقِّها، إذا لم تستطع استمالتها في معركتها ضد الشعوب.

٢. الدور الكبير الذي تلعبه وخاصة في العراق، وقد تعتبر أحياناً فوق التوجيه الرسمي، وهذا ما يمكنها من لعب أدوار سياسية كبيرة، وإن كانت حريصة على عدم الظهور في ملعب السياسة، واستخدام أدوات أخرى لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

٣. العاطفة الدينية لدى الشعوب العربية، تجعلها لسيقة بالمؤسسات الدينية مستجيبة لها، باستثناء تلك المؤسسات التي سقطت من أعين الشعوب.

٤. العامل الديني مهم في المنطقة، وهذا ما يتطلب من الأنظمة المتعاقبة استشعار أهمية عدم تجاوز تلك المسلَّمات الدينية لدى شعوبها، حتى لا تجد نفسها أمام تحالفات جديدة، لقوى ربما كانت متناقضة سابقاً قد تؤثر على أدائها.

ولكن هناك نقاط ضعف تؤثر بشكل كبير على دور هذه المؤسسات والنخب الدينية، منها:

١. ضعف الدور الاجتماعي والسياسي لبعض المؤسسات الدينية في عدد من الدول، وانحصار أدائها في التأثير الروحي، وهذا ما أضعف تأثيرها على شريحة الشباب التي تُعتبر أكثر الشرائح في المجتمع وأقواها.

٢. استخدام بعض المرجعيات والمؤسسات والخلاوي والزوايا من قِبل بعض الأنظمة، لتحقيق أهداف سياسية للأنظمة الحاكمة وخاصة في المواسم الانتخابية.

٣. لم تعُد كثير من هذه المؤسسات في العراق ولبنان ذات تأثير عالٍ في المجتمع مقارنة

بالأيام السابقة، في حين لا تزال الحركات الصوفية في السودان محافظة نوعاً ما على تأثيرها، نظراً لخوضها ميدان السياسة منذ وقت مبكر.

سابعاً: منظمات المجتمع المدني والموقف من الاحتجاجات

يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات يُنشئها عدد من الأشخاص ولها أهداف مشتركة، وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، وجماعات السكان الأصليين، والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات الدينية والخيرية، المستقلة عن الحكومة، وتقوم بأدوار مجتمعية عالية.

تُعَدُّ منظمات المجتمع المدني من وسائل التغيير المعاصرة، وأداة من أدوات الانتقال الديمقراطي، وهي إطار شعبي اجتماعي مدني يتحقق من خلال عدد من المشاريع والأنشطة والمبادرات، وتعتبر هذه المنظمات من خلال مؤسساتها المتعددة حلقة الوصل بين المواطن والحاكم، بل تقوم أحيانا بكثير من واجبات الدولة، وتعتبر المُدافع الأول عن حقوق الشعوب في الصحة والتعليم والبيئة والاقتصاد والسياسة، وتعتبر هذه المنظمات المتضرر الأبرز من سياسات الدول المتعلقة بمضايقتها وحلها أحياناً، واختطافها أحياناً أخرى، ولهذا تجد هذه المنظمات في الهَبّات والمسيرات والاحتجاجات مفراً لها من سياسة القمع التي تتعرض لها، فتسارِع إلى الالتحاق بها والمشاركة الفاعلة في حركتها، وكثيراً ما تكون هذه المنظمات هي المحرك الأول لهذه الاحتجاجات.

برزت في ساحة الاحتجاجات في الدول الأربع أدوار مختلفة لعدد من المنظمات المجتمعية، حيث كان لهذه المنظمات حضور فاعل، كتجمع المهنيين السودانيين الذي يضم عدداً من المنظمات، وفي الجزائر عانت عدد من منظمات المجتمع المدني في الفترات السابقة من بعض القيود، ورغم ذلك تأسست عدة منظمات في فترة الاحتجاجات، وحرصت بعضها على تقديم مبادرات لحل الأزمة، مثل: تحالف النقابات الحرة، والمنتدى الوطني للتغيير، وتحالف المجتمع المدني، بينما في العراق ولبنان لا تلقى تلك المنظمات التي كانت لها علاقة بالسلطة أو ضالعة في قضايا فساد قبولاً لدى المحتجين، ويظهر في الساحة دور المبادرات الشبابية التطوعية، وقدرتها الفائقة على تنظيم المحتجين في العراق.

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في الاحتجاجات الشعبية، وذلك لما تتمتع به من

نقاط قوة، لعل من أهمها:

١. يعتبر المجتمع المدني القطاعَ الثالث من قطاعات المجتمع، بعد الحكومة والقطاع الخاص.

٢. توفير الخدمات للمجتمع في مجالات مختلفة، وهذا ما يكسبها حالة من القبول لدى جماهير واسعة.

٤. لهذه المنظمات دور فعال في نشر الوعي في المجتمع، واستنهاض الشعوب للقيام بدورها، وتوعية الناس بحقوقهم وواجباتهم، من أجل الوصول إلى مجتمع واعٍ وسليم.

كما أن هناك عدداً من نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المنظمات، منها:

١. الثقافة المدنية لدى الشعوب العربية التي لا تزال متخلفة مقارنة بغيرها من الشعوب، قد تضعف أداء هذه المنظمات وتأثيرها مقارنة بغيرها من الدول الأكثر مدنية.

٢. شُحُّ الموارد المالية، وهذا ما يجعلها تلجأ إما إلى الحكومات أو جهات خارجية؛ الأمر الذي قد يضطرها لتنفيذ بعض الأنشطة المشروطة أحيانا.

٣. التجاذبات السياسية التي تجعل بعض تلك المنظمات أداة بيد السلطة ووسيلة توظفها لمواجهة الشعوب.

ثامناً: مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الاحتجاجات

في ظل التطورات التقنية الراهنة والانتشار الواسع لشبكات الانترنت، مقابل تدهور الأوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، برزت مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم الأدوات التي تسهم في تنمية الوعي السياسي من خلال المعلومات التي تقدمها للأفراد، وتسهم أيضاً في تكوين قيم واتجاهات سياسية، ولها دور في عملية التنشئة السياسية وحَثِّ الأفراد على المشاركة السياسية، كما أسهمت في خلق وعي تراكمي يقتضي التغيير لأنظمة عربية هيمنت على الحكم لعقود متتالية، بحيث تم استخدامها لنشر وتبادل المعلومات السياسية وتعبئة المحتجين وتنظيمهم وتسهيل التواصل فيما بينهم، وتحديد مواعيد وأماكن تجمع الحشود الجماهيرية، وكذلك نقل الوقائع بشكل مباشر، ولا يمكن اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي

العامل الأساس للتغيير في المجتمع العربي، بل يمكن وصفها كعامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير ومحفز قوي للحركات الاحتجاجية العربية، عن طريق تكوين الوعي والسياسي لدى أفراد هذه المجتمعات[٢٨].

كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور فعال في تحريك الاحتجاجات، واستثارة حماسة الشعوب، وتحديد أماكن الانطلاق، ورصد حالات الانتهاك، ونقل المعلومات مباشرة، حيث تعتبر بديلا أسرع لعدد من الوسائل، وتَوسُّع نطاق الثورة التي تجري في الشارع، وإظهار المظالم التي لا يمكن تجاهلها، وهذا ما أدى ببعض الأنظمة لإغلاق الإنترنت، للحد من تأثيره الواسع، كما حدث في السودان والعراق.

كما برزت عدد من الصحف على الفيسبوك، مثل صفحة الإعلام البديل في لبنان، التي عرفت نفسها بأنها مُهتمّة بنقل أخبار احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩، بعيداً عن التعتيم الإعلامي الذي تتعرض له، وتحرص الصفحة على طرح بعض القضايا الثورية للتصويت، وفي العراق حرص سواق التكتك (عربة نقل صغيرة) على فتح صفحة في الفيسبوك لتبادل معلومات الاحتجاجات التي يحصل فيها قمع، لنقل المصابين بشكل أسرع، وأطلقوا على صفحتهم «اتحاد تكتك العراق»، وقاموا باستحداث وسم #نقل_المتظاهرين_مجاناً.

الناشطون كذلك كان لهم حضور بارز، وتمثل ذلك في عنصر الشباب المشاركين في الاحتجاجات بفعالية، إضافة إلى الناشطات العربيات، حيث تعتبر المرأة أيقونة احتجاجات ٢٠١٩م، لما مثلته من حضور غير مسبوق، وبرزت على الساحة الثورية أسماء لناشطات كانت لهن مواقف مشرفة في الدفاع عن قضاياهن، من كنداكة السودان إلى مجاهدة الجزائر، ومن بائعة المناديل في العراق إلى راكلة رَجُل السلطة في لبنان، وكان لهؤلاء وغيرهن حضور بارز ومشاركة فاعلة في هذه الاحتجاجات.

لهذه الوسائل نقاط قوة تتمثل في:

١. سهولة امتلاكها وسرعة تغطيتها للأحداث، فلم تعد الوسائل الإعلامية التي تسيطر

(٢٨) سمية حوادسي، جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعي: بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وثقافة العنف والتطرف الإرهابي في المجتمع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (١٦)، ٢٠١٨م، ص٧٩.

عليها الحكومة تحظى بتأثير أكبر من هذه الوسائل.

٢. تتيح لمتلكها سرعة الاطلاع على آخر المستجدات والمعلومات وأخبار العالم.

٣. تعتبر وسائل التواصل صحافة المواطن، حيث إن أي شخص يصادف حدثا يمكنه تصويره أو الكتابة عنه.

٤. الوصول إلى أماكن لم يستطع المراسلون الوصول إليها، فمتلك هذه الوسائل يمكنه أن يصوّر الحدث، أو يكتب عنه، ويرسل ما يصور، أو يكتب إلى وسائل الإعلام، في هذه المناطق البعيدة عن تغطية وسائل الإعلام.

ولها نقاط ضعف لعل من أهمها:

١. أنها قد تضخم بعض الأحداث على حساب أخرى، فتَظهر أحداث لم تكن ذات أهمية وتغيب أخرى ذات أهمية أكبر.

٢. تسهم أحيانا في نشر الشائعات وترويج الأكاذيب والأفكار المغلوطة وانتحال الشخصيات، وخاصة في المنشورات التي تغيب عنها المصادر.

يعتبر ما سبق إطلالة موجزة على أهم الفاعلين في الدول التي انطلقت منها احتجاجات ٢٠١٩م، سواء كانوا من المؤيدين لها أو الواقفين ضدها، أو تلك القوى التي ليس لها موقف ظاهر إلى الآن، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك فاعلِين خارجيين لهم تأثير متفاوت في أكثر من بلد، لكن ما يهم هو تلك القوى والمؤسسات المحلية المختلفة وموقفها من احتجاجات الشعوب، ومن خلال ما سبق يتبين أن هذه الاحتجاجات شاركت فيها قوى كثيرة من المجتمع، وأقوى شريحة كانت حاضرة هي شريحة الشباب والمرأة، وهذا ما أكسبها زخماً كبيراً ونشاطاً واسعاً، إضافة إلى حرص المحتجين على سلمية مظاهراتهم رغم حالات القمع التي تعرضوا لها بنسب متفاوتة، كما أن هذه الاحتجاجات لم تؤثر فيها المناطقية والطائفية والشعارات الهوياتية الأخرى، فلم تُفرق الطائفية المحتجين في العراق ولبنان، ولم تُضعف الأيديولوجيا الاحتجاجات في السودان، ولم يَخضع المحتجون في الجزائر للشعارات العرقية، لكن هذه العوامل سيكون لها تأثيرها القوي فيما بعد، وتأخير حضورها لا يعني غيابها بالكلية، كما أن هذه الاحتجاجات تميزت بغياب القيادة والتمثيل السياسي للمحتجين في الجزائر والعراق ولبنان لمبررات عدة ستتطرق لها الدراسة لاحقاً.

التحديات الداخلية والخارجية لاحتجاجات ٢٠١٩م

يعتبر الدافع الاقتصادي هو العامل الأول لاندلاع الاحتجاجات في المنطقة العربية، وتعتبر احتجاجات ٢٠١٩م شبيهة بسابقاتها من الثورات التي بدأت اقتصادية، وأسهم القمع في ترسيخها وتوسيع مطالبها، كما هو الحال في السودان والعراق وربما لبنان، ويختلف الوضع في الجزائر إلى حد كبير، ومع أن الهدف العام لأغلب الشعوب العربية هو الوصول إلى سلطة سياسية منتخبة، تعكس رغبة الشعوب وتلبي تطلعاتها، فإن ما بعد تنحي هؤلاء المسؤولين أهم من سابقه.

تتعدد التحديات التي تواجه الاحتجاجات المطالِبة بالتغيير والإصلاح، سواء في مرحلة الفعل الاحتجاجي، أو ما تليه من مسارات أخرى، فلحظات الانتقال مليئة بالتحديات والتعقيدات البنيوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يمكن اختزال تشابكاتها وأبعادها في مستوى واحد للتحليل، لأن المشكلة تطال وضعاً أعمق هو طبيعة الدولة العربية الحديثة التي لديها مسارات عميقة وتقاليد عريقة وآليات عتيدة في السيطرة والاستحواذ وتأميم المجتمع والتحكم في السلطات المادية والرمزية، وهي بطبيعتها تميل إلى التسلط والاستحواذ بأشكالها المختلفة، مما أنتج نسقاً استبدادياً ذا نزوع مركزي سلطوي وهيمني يتحدد في هاجس تَحَكُّمِ السلطة في مجالها السياسي، والسعي إلى إعادة انتشارها عبر المحيط، فصار فيها الفساد منظومةً عصيةً ومعقدةً ذات أبعاد مختلفة[٢٩].

مِن أبرز التحديات التي تواجه تلك الاحتجاجات:

أولاً: العسكراتية وصراع السياسة

يظهر في المرحلة الانتقالية الجدل المتعلق بعلاقة العسكر بالسياسة، وهل هناك دور يمكن أن تؤديه مؤسسة الجيش في هذه الفترة وما حدود هذا الدور، وهل يشكل التدخل العسكري رافدا لتحقيق طموحات الشعوب المتعطشة للديمقراطية، أم أن ذلك عبارة عن ثورة داخل الثورة، وهي قضية بالغة التعقيد في السودان والجزائر، لم تحدث فجأة بل هي مرافقة للعملية

(٢٩) سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص١٣٠.

السياسية لفترة طويلة، ولعل الاحتجاجات العربية في ٢٠١١م أثبتت كما يرى البعض[٣٠] أن من الصعب الاستيلاء على الحكم من دون انشقاق الطبقة الحاكمة، وانضمام الجيش أو جزء منه على الأقل للمحتجين، وحيث لم يحصل ذلك ظلت السلطة قلعة حصينة مسلحة وعصية على الاختراق، لكن هذا الاستنتاج قد لا يكون مطرداً في الاحتجاجات الحالية، وخصوصاً في العراق ولبنان، فقد استطاع المحتجون إسقاط رئيسي الوزراء في البلدين، دون انشقاقات في بنية النظام، وبقاء الجيش والمجاميع الأخرى تحت إشراف النظام الحاكم.

للعلاقة بين العسكر والسياسة في الوطن العربي بعدها التاريخي، يعود إلى مرحلة الاستقلال ودور الجيش في تلك المرحلة التي من خلالها يعتبر نفسه صمام أمانٍ للشعب ومشرفاً على أداء الدولة، وهو بهذه القناعة ينطلق من مبدأ الوصاية على العمل السياسي في البلد، بطريقة أو بأخرى، ففي السودان دخل الجيش معترك السياسية، بعد أقل من ثلاث سنوات من الاستقلال، وتحديداً في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، والأمر لم يعد كونه عملية تسلم وتسليم من رئيس الوزراء المنتخب حينها عبد الله خليل لقائد الجيش الفريق إبراهيم عبود، تخوفاً من تدخل خارجي ضد الحكومة المنتخبة، وبعده بست سنوات تم الإطاحة بالنظام العسكري من خلال ثورة أكتوبر ١٩٦٤، وبإسناد من تنظيم الضباط الأحرار، لتدخل بعد ذلك البلاد في فترة انتقالية مضطربة بفعل صراع المكونات المختلفة، والذي سهَّل من تدخل الجيش مرة ثانية بقيادة العقيد جعفر نميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩م، ويتكرر المشهد نفسه في الانقلاب على نميري في ٦ أبريل ١٩٨٥، وبإسناد من الجيش بقيادة المشير عبد الرحمن سوار الذهب الذي سلم السلطة لحكومة منتخبة بعد عام انتقالي، ليعود بعد ذلك المشهد العسكري بعد ثلاث سنوات من الحكم المدني المتأرجح، بقيادة العميد حينها عمر البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

ما يتميز به المشهد العسكري في السودان أن القوى السياسية المختلفة هي التي كانت تستدعي العسكر في الانقلابات السابقة، ربما لخلق نوع من الاستقرار في الفترات الانتقالية، لكن هذا كان على حساب الحكم المدني، فضلا عن أنه رَسَّخَ تجربة المؤسسة العسكرية في السودان، فلم تفارق الحُكم من بعد الاستقلال إلا سنوات معدودة، ونفس الإشكالية تتكرر

(٣٠) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٦٦.

في المشهد الحالي، والتحدي الأكبر يتعلق بخروج الشعب من هذه الفترة الانتقالية الطويلة إلى حكم مدني، لا يكون فيها للجانب العسكري أي دور سياسي.

هناك تحدٍّ عسكري آخر في السودان يتعلق بتلك المجاميع المسلحة، كقوات الدعم السريع، وهي مجاميع عسكرية أسسها الرئيس السابق البشير، وكانت مهمتها مواجهة الحركات المسلحة المعارضة، بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) الذي يلعب دوراً بارزاً في هذه الفترة من خلال قيادته لهذه المجاميع وشغله منصب نائب رئيس المجلس السيادي، وتقديم نفسه للعالم كمكافح للهجرات غير الشرعية، بالإضافة إلى الدعم الإقليمي الذي يصل إليه، وهذا ما يُصَعِّب عملية دمج قواته بالقوات المسلحة وإعادة هيكلتها بما يضمن وحدة الجيش تحت قيادة واحدة، ولعل التحدي الأبرز في الموضوع أن تصبح هذه المجاميع هي الجيش الفعلي للسودان إذا ما تم تسريح ضباط وأفراد الجيش السابق.

ترى المجاميع المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق كحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وتحالف الجبهة الثورية؛ بأنها أقصيت عمداً من الاتفاق السياسي الذي أُبرم عقب إسقاط البشير، وهذا ما يدعو للمسارعة في إيجاد صيغة توافقية تضمن تسوية الوضع السياسي مع هذه الحركات وهيكلتها من جديد بما لا يؤدي إلى التصادم مع القوات الرسمية.

في المشهد الجزائري يعد الحضور العسكري في السلطة أرسخ وأمكن، وإن كان غير مباشر في أغلب الأحيان، إلا أنه يُعتبر قلب الدولة ومركز سلطتها، عمقت ذلك الأسباب التاريخية المتعلقة بالظروف التي نشأت فيها الدولة، بعد سنوات من الصراع المسلح مع قوى الاستعمار، الأمر الذي صبغ تجربة البناء الدولتي، وأعطاها شكلها التاريخي المميز، إذ يمارِس الجيش السلطة ويحتكر الشرعية والسيادة بمبررات مختلفة، تحت غطاء الأيدلوجية الشعبية التي تنفي السياسي، وعلى الرغم من إقرار الشرعية الانتخابية أداة جديدة تمنح المجتمع السيادة في اختيار من يحكمه، فإن إلغاء انتخابات ١٩٩٢م وتزوير الانتخابات التي أتت بعد ذلك وفرض الجيش مرشحين لتزكيتهم في انتخابات صورية شكلية، أثبتت أن الجيش لا يزال يساير تلك الصورة ما قبْلَ الحداثية عن السلطة السياسية، سواء عن طريق الفرد المهيمن أو من خلال تعدد مراكز صنع القرار خارج المؤسسات الرسمية للدولة كما هو الأمر في عهد الرئيس السابق

بوتفليقة[٣١]، ومع أن خطاب الجيش في فترة الحراك بدا حريصاً على تجاوز المرحلة السابقة، وحريصاً كذلك على حق الشعب في اختيار من يريد، لكن في إصراره على تمرير الانتخابات الرئاسية بعيداً عن إرادة الحراك نوعاً من المغامرة تؤكد بقاء الأسئلة المتعلقة باستقلال الجيش عن السياسة، لأن الوعود التي تتبناها المؤسسة العسكرية لا تزال من دون إجابة، وإن كانت حريصة على استيعاب الحراك وعدم الاصطدام به.

في العراق ربما يبدو الأمر مختلفاً عن السودان والجزائر في أغلب تفاصيله، حيث تعتبر السياسة هي من تتدخل في الجيش لا العكس، عملاً بدستور ما بعد الغزو الأمريكي الذي ينص على التوزان بين مكونات الشعب العراقي في القوات المسلحة، إضافة إلى الطريقة التي بُني بها الجيش، وكانت بالتوافق بين الأمريكان والساسة العراقيين، وهي طريقة ضعيفة كان الهدف الأمريكي من ورائها أن يظل العراق غير مقتدر عسكرياً؛ حتى لا يشكل خطراً على حلفائهم في المنطقة، بينما يبرر الساسة العراقيون الهدف من ذلك بتوفير جزء كبير من الموارد للعملية التنموية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى حل الجيش السابق وتسريح أفراده الذين وجدوا أنفسهم فجأة دون عمل مما عزز انضمام بعضهم لمجموعات مسلحة.

عملية بناء الجيش العراقي الجديد بالطريقة تلك تزامنت مع التفجيرات التي عاشها العراق في تلك الفترة، وهذا ما أدى إلى استنزاف الجيش الوليد، وإضعاف صورته أمام الشعب، عزز من ذلك غياب المشروع الوطني الموحد، وهذا ما أدى لغياب الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الوطني، إضافة إلى وجود عدد من المجاميع العسكرية خارج سيطرة وزارة الدفاع كالحشد الشعبي، والتحدي الأكبر يكمن في إعادة هيكلة الجيش وتلك المجاميع الأخرى بعيداً عن النفوذ السياسي والطائفي، وقريباً من وضع الجيش في العراق كانت لبنان، وخصوصا فيما يتعلق بضعف الدعم الرسمي للجيش وضعف الجيش نفسه واستبداله بمجاميع أخرى، بعد سنوات من الصراعات التي أنهكت الجيش، وتفَرغ المكونات السياسية لدعم الحركات المسلحة التابعة لها كحزب الله وحركة أمل، ذلك أن المحاصصة اللبنانية جعلت القوى المختلفة لا تُحبذ وجود جيش قوي؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز مؤسسات الدولة حسب نظرهم.

(٣١) نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر، مجلة سياسات عربية، نوفمبر ٢٠١٨م، العدد (٣٥)، ص٤٢.

وخلاصة المشهد العسكري في هذه الدول تكمن إما في تدخل الجيش في السياسة والتحكم في أدوات تداول السلطة بما يؤدي إلى إنهاك العملية السياسية وتغييب الحكم المدني كما هو الحال في السودان والجزائر، وإما في تدخل السياسة في الجيش، سواء أكان عن طريق تفريخ الولاءات داخل الجيش كما هو الوضع في العراق، أم في إضعاف الجيش واستبداله بمجاميع أخرى كما هو الحال في لبنان والعراق كذلك، وبالتالي فإن حالة إفساد الجيش للسياسة أو إفساد السياسة للجيش متكررة في أكثر من بلد عربي.

ثانياً: الهوية الوطنية وتعدد التحديات

في لحظات الأزمة والشك وعدم اليقين وضعف الثقة في المستقبل، يعود الفرد إلى ما يضمن له نوعًا من الحماية والاطمئنان، وخاصة لحظة اضطراب الأنظمة السياسية التي حكمت المجتمع بيدٍ من حديد على مدى عقود، مكرِّسة الفكر الأحادي، في ظل غياب أحزاب حقيقية ونقابات مجتمع مدني تسهم في بناء هوية سياسية مبنية على علاقات تحددها برامج سياسية ومصالح مشتركة بين المنتمين إليها مع تكريس لتقاليد ديمقراطية، الأمر الذي خلق فراغًا في الوعي السياسي يجد من خلاله الفرد نفسه وحيدًا في مواجهة المجهول، فيعود إلى الهويات التقليدية الجاهزة اجتماعية أو دينية، ومن الطبيعي في مثل هذا المناخ أن تطفو على السطح أقليات قبلية وإثنية تحاول الدفاع عن مصالحها وسط مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم[٣٢].

جاءت الاحتجاجات العربية عابرةً للعامل الطائفي في العراق ولبنان ومتجاوزة للعامل العرقي في الجزائر والسودان، ومستوعبة للقبائل والعشائر في الدول الأربع، وحريصة على تقديم إجابة واحدة على سؤال الهوية، إلا أن مستقبل هذا السؤال مقابل الأسئلة الأخرى في خطر، وخصوصاً الأسئلة المتعلقة بالتعددية الدينية والطائفية والعرقية، التي ما زالت تبحث عن إجابة في أكثر البلدان العربية.

في السودان هناك أقلية مسيحية ومعتقدات أفريقية، وتشير بعض الدراسات إلى أن حوالي

(٣٢) رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٣/٢/١٤)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٩م، https://cutt.us/UGJmm.

٧٨٪ من سكان السودان مسلمون، بينما الوثنيون ١٧٪ والبقية ٥٪ مسيحيون[٣٣]، وبغض النظر عن دقة الإحصائية إلا أن هناك أقليات دينية موجودة في السودان، إضافة للأقليات العرقية الأفريقية، والقبائل المتعددة، التي تعتبر تحدياً قديماً وجديداً في الوقت نفسه، ولا يقل أهمية عن غيره، وهذا الأمر يتطلب وجود فكرة جديدة تتجاوز أحادية اللغة والثقافة، وتضمن من خلالها هذه الأقليات حقوقها الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دونما تمييز أو إقصاء.

تحتضن الجزائر إلى جانب الأغلبية العربية أقلية أمازيغية تقول بعض المصادر إنهم يشكلون ٢٧٪ وتوصلهم مصادر أخرى إلى ٤٠٪، وتعتبر القضية الأمازيغية من القضايا المطروحة بأبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية، وقد شارك هؤلاء في الاحتجاجات الجزائرية بفاعلية، وكان لهم مطالب متعددة بعضها ينسجم مع المطالب العامة، وأخرى يظهر فيها النفس الهوياتي، حيث ترتفع أحياناً الرايات الصفراء كتمثيل للهوية الأمازيغية، وإن كان البعض يرى أن لها بعداً ثقافياً وليس سياسياً، إلا أن عدداً من الأمازيغ أنفسهم لا يؤمنون بها، ويرونها دخيلة على الهوية الأمازيغية، وهناك أطرافٌ كثيرة تحاول الاستثمار بورقة القومية في الجزائر وإشعال فتيل الأزمة من جديد، وإلى الآن لا يزال المحتجون حريصين على وحدة الأهداف والشعارات، ومن المهم التفكير بهذه القضية والوقوف عند أسبابها وخلفياتها ومحاولة الوصول إلى رؤية حقيقية تهيئ لمعالجة جادة وحلٍ جذري يعترف بالتنوع في إطار الوحدة ويَقبل بالاختلاف بعيداً عن الصراع، وكذلك الأمر مع الأقلية الدينية المسيحية في الجزائر، التي تشكو من إغلاق عدد من كنائسها وخاصة الكنائس البروتستانتية.

في لبنان والعراق هناك تعددية دينية وطائفية وعرقية تختلف من بلد لآخر، ففي العراق إلى جانب الأغلبية المسلمة بقسميها السني والشيعي تتواجد أقليات مسيحية ويزيدية وصابئة وديانات أخرى أقل عددًا، كما توجد إلى جانب العرقية العربية عرقيات أخرى كردية وتركمانية وفارسية، وفي لبنان هناك فسيفساء دينية وعرقية متعددة ما بين مسلمين ومسيحين، وأقلية يهودية، وداخل كل ديانة عدد كبير من الطوائف والمذاهب، لكن ليست هناك معلومات

(٣٣) سودارس، المسيحية في السودان، السودان الإسلامي، (٢٠٠٧/١٢/٢٦)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٩م، https://cutt.us/tUNM8.

دقيقة في تحديد نِسبها، مع غياب العامل العرقي في لبنان لأن معظمهم عرب باستثناء أقلية أرمنية، والاحتجاجات القائمة في البلدين لا تهدف إلى إلغاء هذا التنوع بقدر ما تهدف إلى إزالة أي تمييز على أساسه، والعودة للهوية الوطنية الجامعة.

هذه التحديات السابقة المتعلقة بالعوامل المختلفة عرقية ودينية ومذهبية، يضاف إليها الأيديولوجيات المتعددة، وإن كان الفعل الثوري قد حرص في البداية على رفض الشعارات الأيديولوجية، إلا أن الانتماءات سيكون لها حضور قوي في مستقبل الاحتجاجات، والوضع في السودان بين بداية الاحتجاجات وما آلت إليه يُظهر نوعاً من الخلافات الأيديولوجية التي ينبغي أن تسوَّى في إطار الاعتراف بالجميع.

ثمة وعي لدى المحتجين في العراق ولبنان بالتلازم الثنائي بين الفساد والطائفية، فالطائفية لا ترى في الدولة سوى غنيمة، وإن اختلفت نسبة الطائفية بين لبنان والعراق، فهي في الأولى متجذرة بحكم الواقع والدستور وأصبحت ثقافة تحتاج إلى وقت أطول ووعي أعمق لتجاوزها، وفي الثانية هي مسيطرة بحكم الواقع، ونهايتها تحتاج إلى إرادة حقيقية، والحل يكمن في المواطنة المتساوية وقيام أحزاب سياسية على أساس وطني، أما السودان وبرغم كون النظام السابق محسوباً على تيار إسلامي عريض، إلا أن المعارضة له من داخل التيار نفسه سواء قبل الاحتجاجات أو أثناءها وحضور الجماعات الإسلامية الشعبية، قد يشفع لها في أي تسويات قادمة رغم التباينات الواضحة في المشهد السياسي، وربما أن حالة الفصل بين هذه المؤسسات والعامل الديني نفسه تبدو حاضرة، لكن التعقيد قد يكون في المستقبل فيما يتعلق بالمرجعيات الدستورية والبعد الهوياتي، وربما أن تحدي التمييز بين الجانب الدعوي والجانب السياسي من أهم التحديات التي ينبغي أن تحسمها هذه الجماعات.

ثالثاً: الاحتجاجات وتحدي الاستمرار

تزول الخلافات أثناء النزول إلى الشارع، حتى تلك الخلافات العرقية والأيديولوجية العميقة، لكن مع تحقيق أبسط هدف يبدأ الخلاف يدب في الكتلة الثورية، وخاصة تلك الخلافات المتعلقة بتعدد الأهداف والمطالب وتطلعات المحتجين العليا، إضافة إلى غياب القيادة الواحدة، وخصوصاً بعد تحقيق الأهداف الأولى المتعلقة بإسقاط الرأس الأول في الحكم، لأن الأمر بعدها

يحتاج إلى فعل سياسي مساند للضغط الثوري، ومالم تفكر الاحتجاجات بمن يقودها في ظل التوجس من الأحزاب القائمة فإنها ستجد نفسها ربما مقودة من حيث لا تشعر، مما يؤدي إلى تشتت الجسم الثوري وتمزقه، وإلى الآن يعتبر تحالف الحرية والتغيير في السودان من أقوى التحالفات، وإن كان لا يمثل الجسم الثوري كاملاً ولا يتبنى أهداف المحتجين كما هي، إلا أنه استطاع أن يفرض نفسه في ظل غياب القيادة الثورية المنبثقة من الشارع، والتحدي الأكبر أمامه يكمن في استيعاب القوى غير الممثَّلة، وتبني أهداف المحتجين وعدم السماح بتحويل الثورة إلى انقلاب عسكري أو أداة لتصفية حسابات داخلية كما بين اليسار والإسلاميين.

في الجزائر يصر المحتجون على عدم التمثيل، وحتى تلك الحركات الجديدة تحرص على تقديم نفسها كممثلة لأعضائها وليس ممثلة للحراك برمته، ويبرر المحتجون ذلك بإن مسألة التمثيل شيء سابق لأوانه، ويُسهل اختطاف الاحتجاجات من قِبل السلطة بأسماء لا وجود لها في الشارع، كما أن التمثيل يقزم أهداف الاحتجاجات من أهداف وطنية كبرى، إلى مطالب لمعالجة الآثار، كتعويض الضحايا ومعالجة الجرحى وغير ذلك من الأهداف الآنية، وقريباً من المشهد الجزائري كان المشهد الثوري في العراق ولبنان، لكن واقع الثورات يقول إن الثورة مهما كان مصدرها لا تصبح ذات نتائج إلا بعد هبوطها إلى روح الجماعات، فالجماعة تُتم الثورة ولا تكون مصدرها، وهي لا تَقدِر على شيء ولا تريد شيئاً إن لم يكن عليها رئيس يقودها[٣٤]، وقرار المحتجين بعدم اختيار ممثلين لهم ربما يكون ناجحاً تكتيكياً، لكن استراتيجياً قد تكون له تبعاته.

أثبتت الاحتجاجات العربية في ٢٠١٩م أن رأس النظام ليس هو كل النظام، وأن دوره ليس سوى رمز يمكن التخلي عنه من قِبل النظام عند الحاجة، وخاصة لتخفيف ضغط ثوري أو في إطار خلاف داخلي بين مكونات النظام، لأن المنظومة الداخلية في هذه الدول تتحكم فيها شبكة متكاملة لها جذورها الداخلية والخارجية العميقة، تحكمها المصالح والأهداف المشتركة، والاحتجاجات ليس القصد منها إقالة رمز النظام فقط، لأن ذلك سيؤدي بما لا يدع مجالا للشك إلى تغيير رأس آخر من تلك المنظومة القائمة، لكن الهدف أن يُفكِك الفعل الثوري

(٣٤) غوستاف لوبون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص٢٦.

تلك المنظومة المعقدة من الاستبداد والفساد، أو ما تعرف بالدولة العميقة، وأن يضمن عدم تكرار الخطأ نفسه، وبدون ذلك تظل الأزمة قائمة لأن أسبابها ما تزال حاضرة.

في السودان هناك إصرار على تفكيك المنظومة السابقة، لكن التخوف من استبدال منظومة مستبدة بأخرى قريبة منها أو مثلها في ظل الخلاف الأيديولوجي القائم، وفي الجزائر يُراد للحراك تجاوز المنظومة السابقة والاكتفاء بإسقاط العصابة القريبة من الرئيس بوتفليقة والتي ربما أرادت في السابق تجاوز الدولة العميقة في إطار صراع الأجنحة، أما في العراق فإن المشكلة الطائفية أكبر تحدِّيًا أمام العراقيين الراغبين في قيام دولة على أساس وطني بعيداً عن التجاذبات الطائفية، وربما أن المشكلة الطائفية في لبنان أشد تعقيداً عنها في العراق، وإن كانت في بلاد الرافدين أقوى سيطرة، لكن لبنان إشكاليتها تكمن في تبني الدستور الحالي للطائفية، مما يجعل التحدي أكبر أمام الشعب، ويُحول الاحتجاجات القائمة من احتجاجات ذات مطالب آنية إلى فعل ثوري بما تعنيه كلمة الثورة.

هناك تحديات أخرى تتعلق بالعدالة الانتقالية وتعويض أسر الشهداء والجرحى ومحاكمة المسؤولين عن ذلك، وخصوصاً في السودان والعراق التي شهدت عنفاً مفرطاً بحق المحتجين.

خيار الثورة المضادة يبدو سابقاً لأوانه لأن البديل الذي تعمل عليه المنظومات الحاكمة الآن هو اختطاف الاحتجاجات واستخدامها في تصفية حسابات داخل المنظومة نفسها، بما يضمن ذهاب البعض وبقاء البعض الآخر، وفي هذا الإطار يتم السماح للمحتجين بالتصعيد بما يضمن تحقيق الأهداف، ثم تتدخل تلك القوى من داخل الدولة بتشويه المحتجين وقمعهم أو الادعاء بوجود طرف ثالث هو المسؤول عما حدث.

رابعاً: اقتصاد ما بعد الاحتجاجات

يعاني الاقتصاد العربي من تدهور كبير، ولهذا يُخشى أن تَضرب هذه الاحتجاجات آخر مسمار في نعش الاقتصاد المحلي في هذه البلدان، لأن الوضع الاقتصادي في فترة الاحتجاجات وما بعدها يزداد تدهوراً نتيجة نقص في الموارد الداخلية لأسباب متعددة، قد تكون منها الإضرابات الشعبية والاضطراب داخل مؤسسات الدولة كانعكاس للفعل الاحتجاجي للداخل، وتقليص أداء الشركات الاستثمارية الخارجية ومغادرة بعضها نتيجة الوضع غير المستقر الذي

تعيشه بلدان الاحتجاجات.

هذه العوامل السالفة الذكر وما قبلها، انعكست على الاقتصاد في دول الاحتجاج الأربع، فالسودان يعاني من ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وتراجعٍ في قيمة العملة المحلية، وصعوبات كبيرة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية في الأجلين القصير والمتوسط، حيث كَشف تقرير أداء وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني للربع الثاني من العام ٢٠١٩، عن عجز في الموازنة بلغ ١٦ مليار جنيه سوداني (٣٥٥ مليون دولار)، بإيرادات قدرها ٦١,٨ مليار جنيه (١,٣٧ مليار دولار)، ومنصرفات ٧٧,٨ مليار جنيه (١,٣٧ مليار دولار)، وتراجع معدل النمو إلى سالب ٢,١ في المائة[٣٥]، أما الجزائر فقد سجلت المصانع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر الخسائر، بلغت نسبتها أكثر من ٤٠٪ في نسبة مبيعاتها، جراء الأوضاع، فيما بلغت نسبة ركود حركة التجارة في المؤسسات الصغيرة ٧٠٪، كما شهد الوضع الاقتصادي إحالة ما يقارب ٩٠٠ ألف عامل على البطالة، منهم ٥٠٠ ألف عامل من المؤسسات الاقتصادية وحوالي ١٥٠ ألفاً في قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ ألف تاجر أُغلقت محلاتهم، وهو ما أسهم في ارتفاع نسبة البطالة إلى ١٤٪ منذ ٢٢ فبراير ٢٠١٩م، في الوقت الذي كانت في حدود ٩٪، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم وانهيار قيمة العملة الوطنية[٣٦].

يُعد التحدي الاقتصادي كذلك من أقوى التحديات في لبنان، حيث يسيطر هاجس الاستقرار النقدي على تصرفات المودِعين والأسواق في ظل سريان سعر واقعي للدولار يتجاوز ١٨٠٠ ليرة، بموازاة سعر رسمي يبلغ ١٥٠٧ لا يتوافر إلا بكميات قليلة جداً لدى المصارف، يقابل ذلك منعُ التحويلات، وحجبُ التسهيلات المصرفية ذات الطابع التجاري، وخفضُ سقوف بطاقات الدفع المربوطة بودائع بالدولار، وفي حين تتجه الهيئات الاقتصادية إلى إعلان إضراب عامٍّ مفتوح، بعد اضطرار غالبية المؤسسات في القطاعات الإنتاجية كافة إلى تقليص أعمالها، وبعضها وصل فعلاً إلى الإقفال المؤقت أو النهائي، بما ينذر بارتفاع حادٍّ في انكماش

(٣٥) أحمد خليل، الاقتصاد السوداني ينكمش ٢,١ ٪ في الربع الثاني، الشرق الأوسط، سبتمبر، ٢٠١٩، العدد (١٤٨٨٩)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٤م، https://cutt.us/VofLt.

(٣٦) محمد علي، أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه رئيس الجزائر الجديد، صحيفة التحرير الجزائرية، (٢٠١٩/١١/٢٦)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٤م، https://cutt.us/Ak0gK.

الاقتصاد والبطالة ويزيد كلفة استعادة التوازن ووقته، زاد منسوب القلق والانعكاسات السلبية مع تمدد السعر الواقعي إلى أسواق الاستهلاك، بحيث لم يعد حصر التسعير بالليرة مجدياً في كبح موجة الغلاء التي شملت مجمل المواد الأساسية المحلية والمستوردة، وهو ما يتطابق مع تحذير البنك الدولي من قرب وقوع ٥٠٪ من الشعب اللبناني تحت خط الفقر(٣٧).

أما العراق فهناك تأثير مباشر عكسته الاحتجاجات، ناجم عن إجراءات الدولة في مواجهة المظاهرات وأعمال القمع التي ضاعفت من تعطيل المنشآت العامة والخاصة، وقطع شبكة الإنترنت، حيث قدرت شركة «نت بلوكس» خسائر قطع الإنترنت على الاقتصاد العراقي بمليار و٣٥٨ مليون دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩م، وهو ما يمثل ما يقرب من نصف الناتج الإجمالي للبلاد، كما أن الإجراءات الإرضائية التي اتبعتها الحكومة لتهدئة المحتجين، كالزيادة في أعداد الموظفين والمتقاعدين، والوعود بصرف رواتب للعاطلين عن العمل، ستذهب نحو الزيادة الكبيرة في الإنفاق، وستظهر كارثتها في موازنة سنة ٢٠٢٠م(٣٨).

يرافِق هذا الاضطراب طموح شعبي له مطالب عاجلة، وكثير من المواطنين لم يعد يعنيهم تحقيق التحول الديمقراطي دون أن ينعكس على وضعهم المعيشي، في المقابل فإن النخب الحاكمة لا تزال تجرب تلك الوصفات الاقتصادية الفاشلة التي تم تجريبها مسبقاً، لمواجهة تحديات أضخم وهي نفسها كانت من أبرز أسباب اندلاع الاحتجاجات، وفي هذا الإطار هناك عدد من الإجراءات الوقائية يمكن أن تقوم بها هذي الدول، يأتي على رأسها الحد من الفساد وتقليص النفقات وإلغاء امتيازات رجال الدولة، أما الاقتصاديات العربية فهي بحاجة إلى ثورة اقتصادية حقيقية، تعمل على تنمية رأس المال البشري وتهتم بالقطاعات الريفية الزراعية وتعيد إحياء القطاع الصناعي.

خامساً: التحديات الخارجية

لفهم العامل الخارجي لا بد من العودة إلى الوراء لعقود، وفهم طبيعة نشأة الدول الوطنية،

(٣٧) علي زين الدين، سيطرة الأسواق الموازية في لبنان تعزز تحدي الاستقرار النقدي، الشرق الأوسط، العدد: (١٤٩٥٨)، (٢٠١٩/١١/١١)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١١م، https://cutt.us/Qfe9g.

(٣٨) همام الشماع، نكسة اقتصادية وشيكة تنتظر العراق، الجزيرة نت، (٢٠١٩/١١/١٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٠م، https://cutt.us/nDgzV.

التي تشكلت بأفعال خارجية في الأساس، وفي ظل أوضاع النسق العالمي متعدد القوى القطبية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما ارتبط بها من سيطرة الدول الاستعمارية على المنطقة واحتلالها عقوداً طويلة، ثم خروج فرنسا وبريطانيا من المنطقة بعد تقسيم مواقع النفوذ بينهما، ورسم حدود مصطنعة فيها، وزرع الكيان الصهيوني، كياناً استيطانياً إحلالياً تابعاً سياسياً واقتصادياً للغرب، وغريباً حضارياً وثقافياً عن المنطقة، وكان من نتائج تلك النشأة المشوهة للدول القُطرية العربية أن قامت العلاقات بين القوى الكبرى والأنظمة العربية على أسس مختلة تقوم على علاقات التبعية والهيمنة، حيث تعتمد هذه الأنظمة على حماية القوى الغربية الكبرى في بقائها واستمرارها، كما تتضح أيضاً أهمية العامل الخارجي مع استخدام خطاب الحرب على الإرهاب؛ لأجل ترسيخ الحكم المطلق وتبرير قمع الحريات من أيدي النخب الحاكمة وتحول هذا الخطاب في الواقع إلى إحدى استراتيجيات الفاعلين الداخليين والخارجيين لإجهاض مسارات الانتقال السلمي إلى الديمقراطية المعادية لمصالحهم[٣٩].

تأسيسا على ذلك؛ يعتبر العامل الخارجي من أقوى العوامل في مواجهة تطلعات الشعوب، لكن ثمة تجارب كثيرة استطاعت تجاوز العامل الخارجي، وصُنْعَ بديل ديمقراطي ناجح كأمريكا الجنوبية والفلبين وكوريا الجنوبية، وهذا يتطلب شيئاً من التوازن بحيث لا تتصادم عملية التغيير مع المصالح الخارجية، لأن فترات الانتقال تعيش فيها البلدان حالة من اضطراب الولاءات، وهذا بدوره له انعكاس مباشر على الوضع السياسي والاقتصادي في البلد، ولهذا تعتبر السودان من أشد البلدان حاجة إلى ضبط العلاقة بالآخر الخارجي؛ نتيجة سنوات المقاطعة وإدراج البلد في قوائم الدول الداعمة للإرهاب، الأمر الذي يتطلب تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحاً، وبما لا يؤثر على سيادة البلد.

تَعقد السودان آمالها في مواجهة المخاطر الاقتصادية على الدعم الإقليمي، ويعتبر التحدي الخارجي الأبرز أمامها، موازنة العلاقات الإقليمية والدولية، إضافة إلى السعي لرفع العقوبات الاقتصادية كاملة، وشطب السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

التواجد الفرنسي في دول منطقة الساحل الأفريقي ليس وليد اللحظة، وفرنسا ما تزال

(٣٩) عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات، العدد(٣٦) يناير ٢٠١٩م، ص١٢-١٧.

ترى نفسها الأحق بالهيمنة على الفضاء الاستعماري القديم، وقيادته وَفْق مصالحها على حساب الشعوب الأخرى، ولهذا عملت منذ عقود على تغذية الحروب الأهلية الموجودة بفعل السياسات الاستعمارية، مما أدى إلى إضعاف التنمية والأمن في هذه البلدان، وهذا ما ساعدها على التوسع أكثر في دول تلك المنطقة لنهب الثروات النفطية والمعدنية، ولهذا يصر المحتجون في الجزائر على رفض التدخلات الخارجية، وقد ندد المحتجون في مسيراتهم بتدخلات الرئيس الفرنسي وتصريحاته بخصوص الوضع في الجزائر، وعَدُّوه مواصلة لفرض وصايتها الاستعمارية، كذلك رفض المحتجون زيارة وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة والدبلوماسي السابق الأخضر الابراهيمي إلى روسيا و الصين لطمأنتهم على مصالحهم في الجزائر، وإلى جانب الفعل الثوري المتصاعد يحتاج الأمر فعلاً سياسياً معزِّزاً لهذا التوجه وأكثر اتزاناً فيما يتعلق بضبط العلاقة بالخارج.

في المقابل هناك تخوف فرنسي من أي تحول ديمقراطي في هذه المنطقة، ولا يُستبعد أن تكون حملات حفتر العسكرية جاءت بإيعاز من فرنسا للتشويش على الحراك الجزائري واستغلاله، كذلك ما يتعلق بالمناورات التي قامت بها المغرب في الثامن من إبريل ٢٠١٩م بالقرب من الحدود الجزائرية، في منطقة شهدت اشتباكات تاريخية بين الجيشين الجزائري والمغربي في حرب الرمال في أكتوبر ١٩٦٣، والتي جاءت في ذروة الأزمة السياسية في الجزائر[٤٠].

القلق الروسي من الاحتجاجات الجزائرية بدا واضحاً نتيجة العلاقة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تربط البلدين منذ الاتحاد السوفيتي، والتي تشهد تطوراً مطرداً، وخصوصاً بعد زيارة الرئيس السابق بوتفليقة لروسيا في ٢٠٠١م، وتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، كأول اتفاقية توقعها روسيا مع دولة عربية، ولهذا تسعى روسيا للمحافظة على النظام السابق أو ضمان بديل تستطيع من خلاله المحافظة على مصالحها في الجزائر وتقوية نفوذها في المنطقة بشكل عام، مستغلة التراجع الأمريكي والانشغال الفرنسي والاضطراب الذي تشهده البلدان العربية.

في العراق ولبنان اكتسبت الاحتجاجات الشعبية زخماً كبيراً، لأنها تحدث للمرة الأولى في

(٤٠) أميرة أحمد حرزلي، الأزمة السياسية في الجزائر تعقيدات الداخل وتحديات الخارج، المركز الديمقراطي العربي، (٢٠١٩/١/٢٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٠م، https://cutt.us/MmuNJ.

وقت واحد، والتي تحمل نفس المطالب، وتنادي بتغيير نظام الحكم القائم، وتوحيد المطالب الشعبية الرافضة للواقع الداخلي والتدخل الخارجي وإن بدت مطالب رفض التدخل الخارجي أقوى في العراق مقارنة بلبنان، وهذا ما أثار السلطات الإيرانية التي تُعَدُّ المتضرر الأول من ذلك، لأنها بَنت تدخلاتها في هاتين الدولتين على التناقضات الداخلية، وفي حال سقوط هذه التناقضات تفقد سيطرتها مباشرة، إضافة إلى الوجود الشيعي والحدود الجغرافية والعائدات النفطية في العراق، التي تجعل منه خطاً أحمر بالنسبة لإيران، مع خضوع مؤسسات الدولة لنفوذ القوى المسلحة التابعة لإيران؛ كالحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان، وهذا ما عزز من مخاوف إيران التي ترى أن كل ما يحدث يأتي في إطار العقوبات الأمريكية التي تتعرض لها، وبدعم إقليمي مباشر، ومن ذلك ما جاء على لسان مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، الذي اتهم قوى خارجية بالتدخل في الشأن العراقي واللبناني، واتهم الولايات المتحدة بتمويل هذه الاحتجاجات، وقريباً من اتهامات المرشد الإيراني وصف الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، الاحتجاجات بأنها لم تعد عفوية بل هناك قوى سياسية تمولها.

يعيش العراق حالة انقسام سياسي أمريكي إيراني، وينسحب هذا الانقسام على كل المستويات، العسكرية والإعلامية والاقتصادية، وهذا ما يجعل خيار التفرد الأمريكي بالتدخل في العراق وارداً في حال اختفاء التدخل الإيراني، أو قلب الطاولة على الإيرانيين، مستغلاً حالة السخط الشعبي، ولا يستطيع النظام الحالي أو القادم أن يتجاوز أياً منهما، لكن باستطاعته بناء توازنات حقيقية بما لا يضر بمصلحة العراق، ويبقى التحدي الأمريكي والإيراني من أقوى التحديات الخارجية التي تواجه الاحتجاجات العراقية، خصوصاً أنها تزامنت مع احتجاجات متكررة في الداخل الإيراني، إضافة إلى الخطوات المربكة للمشهد الاحتجاجي المتمثلة بالضربات الأمريكية التي تعرض لها الحشد الشعبي المدعوم إيرانياً، وما تلا ذلك من ردود تصعيدية أربكت المشهد الاحتجاجي، مثل اقتحام محتجين غاضبين للسفارة الأمريكية في العراق، وهو الأمر الذي فسرته أمريكا في إطار تنفيذ التهديدات الإيرانية لها، وجاء مقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، في إطار الرد الأمريكي على اقتحام السفارة، وما تلاه من ردٍ إيراني بقصف عدد من المقار العسكرية الأمريكية في العراق، وهذه الخطوات قد تقف عند هذا الحد إذا اقتنع الطرفان بما

تم، وقد تكون بداية تحول في إطار الخلافات الأمريكية الإيرانية، خصوصاً إذا تم استثمار إيران للأذرع المسلحة التابعة لها في المنطقة، الأمر الذي قد ينعكس على مشهد الاحتجاجات العراقية أكثر، لأن ذلك سيحوِّل المنطقة العربية والعراق خاصة إلى ساحة حرب مفتوحة.

على المستوى الإقليمي لم تكن دول الإقليم مرحبة بهذه الاحتجاجات ولا بالاحتجاجات التي سبقتها، فإيران تَعتبر أن أي ديمقراطية عربية حقيقية قد تُزعزع نظامها، والحالة المصرية تُعَدُّ المثال الأبرز على الدعم الإقليمي للثورات المضادة، ويعود السبب في ذلك إلى خوف هذه الأنظمة من امتداد التغيير إليها، وبخصوص العامل الإسرائيلي فإن هناك معادلة ظلت قائمة تربط بين مسألتي أمن إسرائيل ووجود نمط الحكم المستبد بالعواصم العربية، خوفاً من وصول أي قوة وطنية إلى السلطة[٤١]، وفي هذا الإطار قد تتلاقى الدول المختلفة فيما بينها على ما يتعلق برفض هذه الاحتجاجات والوقوف ضدها.

تُعتبر الاحتجاجات التي عاشتها المنطقة العربية في ٢٠١٩م شعبية خالصة، تكتنفها تحديات متعددة داخلية وخارجية، لكن الخارج يحاول في هذه المرة بكل ما أوتي من قوة استغلال حراك الشعوب وتوجيهه لخدمة مصالحه، وإعادة تموضعه من خلال الاحتجاجات نفسها، ومع هذا فإن الأحداث السابقة وتداعياتها أكسبت الشعوب خبرة لا بأس بها، سواء في التعامل مع قوى الثورة المضادة المحلية أو الأطراف الأخرى الإقليمية والدولية، ولعل من الخيارات المفضلة التي يمكن أن تلعبها هذه القوى تفكيك الجسم الثوري وإذكاء الخلافات الداخلية واللعب على التناقضات المناطقية والأيديولوجية والمذهبية، كخيارات أولية، ويمكن أن تعقبها خيارات أخرى في إطار عدم الاستسلام لأي عملية تغيير حقيقية في المنطقة.

(٤١) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص١٩.

مستقبل احتجاجات ٢٠١٩م وانعكاساتها على المنطقة

للاحتجاجات العربية في ٢٠١٩م أهداف واضحة، تتعلق بتغيير الأنظمة الحاكمة، ولعل الهدف العام من وراء ذلك كله يكمن في تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، من خلاله يختار الشعب بمحض إرادته من يمثله، بعيداً عن الآليات المتحكمة في السلطة والثروة، وبما يتيح للشعوب الاستفادة من ثرواتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد، ومما لا شك فيه أن نجاح الشعوب في الوصول إلى هذه المطالب، يكمن في إيمانها بضرورة التغيير، وإدراكها أن ذلك يتطلب عمراً طويلاً حتى تتحقق الأهداف كاملة، إضافة إلى مراعاة أهمية الفترات الانتقالية وتكاليف إعادة البناء بما يحقق التطلعات المستقبلية للمجتمعات.

أولاً: امتحان المرحلة الانتقالية

تُعَدُّ المرحلة الانتقالية أولى المراحل التي عن طريقها يتم الانتقال من الأنظمة السابقة المتسمة بالطابع التسلطي بدرجاته المتفاوتة إلى أنظمة أكثر ديمقراطية، وهي مرحلة طبيعية ومهمة في أي تحول، وفيها تظهر الخلافات الكبرى والتباينات المتعددة، لوجود الأنظمة السابقة التي تحاول العودة بطريقة أو بأخرى، وكثيراً ما تكون ممثلة في هذه الفترة، وهذا ما يسهِّل لها إعادة العبور وربما بوجه جديد، كما أن هذه الفترة تحضر فيها الصراعات المتعددة بين القوى السياسية المختلفة، وفي المجتمعات العربية تكون مخاطر هذه المرحلة مضاعفة نتيجة الحالة الاقتصادية المتردية وضعف العملية الديمقراطية أو انعدامها، وهذا ما يتطلب سد الثغرات التي يمكن أن تعود منها الأنظمة السابقة، والتي سبق الإشارة إلى بعضها فيما يتعلق بالتحديات.

بعد عزل الرئيس السوداني السابق عمر البشير، وإعلان الجيش تولي المرحلة الانتقالية في الحادي عشر من إبريل ٢٠١٩م، بدعوى المحافظة على البلد من الانزلاق في حرب أهلية، أعلن المحتجون رفضهم لما أسموه استبدال انقلاب بانقلاب، وبدؤوا تصعيدهم ضد الانقلاب العسكري، مما أدى لقمع المحتجين في أكثر من ساحة، حتى جاءت المبادرة الأثيوبية لتعلن التوصل إلى حل وسط بين قوى الحرية والتغيير من جهة والعسكر من جهة أخرى، وبهذا دخلت السودان في مرحلة انتقالية ذات طابع توافقي في ظاهرها مدتها ٣٩ شهراً، ويبقى الوصول إلى ذلك التاريخ والخروج من هذا الطابع المختلط إلى انتخابات ديمقراطية نزيهة

وتنحي العسكر، هو الامتحان الأبرز الذي يواجِه الجميع.

في الجزائر تباينت الرؤى بين أطراف في المعارضة تدعو إلى فترة انتقالية لا يكون فيها أي دور لرموز النظام السابق، وسلطة يؤيدها الجيش تتبنى تسيير فترة ما بعد بوتفليقة وفق الإطار الدستوري، وجزء كبير من الحراك مع الخيار الدستوري ولكن وفق مخارج تَستبعد بقايا النظام المتهمة بالتحضير لتزوير العهدة الخامسة، وبين رفض الشارع وإصرار السلطة أقيمت الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز عبد المجيد تبون الذي شغل منصب رئاسة الوزراء في عهد بوتفليقة، ورغم وعوده بتلبية تطلعات الشعب التي أعلنها فور فوزه إلا أن الاحتجاجات الشعبية استمرت رافضة الطريقة التي تمت بها الانتخابات والنتيجة التي أسفرت عنها، كونها تعيد تكريس أدوات النظام السابق، ويبقى الامتحان الأبرز أمام الرئيس الجديد في تحقيق ما وعد به من حرية وديمقراطية، لأن تلك الوعود في الحقيقة هي عين مطالب المحتجين، وبذلك قد يستطيع امتصاص الغضب الشعبي، والعبور إلى الديمقراطية.

أما المشهد في العراق ولبنان فيختلف عن سابقيه، فالمحتجون مصرون على تحقيق أهداف الاحتجاجات والمتعلقة بالإصلاح الشامل ومحاربة الفساد، ويرون أن إسقاط رئيسي الوزراء ليست سوى أول المطالب، وبينما تستمر مشاورات القوى السياسية المتصارعة للتوافق على ترتيب ما بعد استقالة رئيسي الوزراء، يواصل المحتجون تصعيدهم، وربما أن الانتقال من رئيس وزراء إلى آخر ليس هو فقط ما يمكن أن ينهي الاحتجاجات، مالم تُحدد ملامح الفترة الانتقالية ومآلاتها، وتكون مرضية للشعب الرافض لهذا الوضع، وما سوى ذلك قد يؤدي للدخول في حالة احتراب داخلي لا تُحمد عواقبها.

إن سقوط الأنظمة لا يعني زوال التسلط، فقد يكون مدخلاً آخر لنظام أكثر احتكاراً وتمسكاً بالسلطة، وعلى المستوى الخارجي يلاحَظ أن سياسات الدول الغربية بمثابة مؤثرات سلبية تعمل على ترسيخ التبعية من خلال برامجها المطروحة على مجموعة الدول السائرة نحو الديمقراطية، فتتدخل بمختلف الأساليب وخاصة العسكرية منها، وبمبررات متعددة، وفي الأخير تَترك الدمار وتفتح المجال للصراعات والغياب الكلي لمعنى الدولة وسيادتها، وتبقى العوامل الداخلية المتعلقة بانهيار الأنظمة التسلطية وتوسيع الثقافة الديمقراطية وتزايد قوة المجتمع المدني

هي الضامن الفعلي لرفض تدخل الآخَر في نمط تسيير المجتمعات[٤٢].

عموماً وإضافة إلى الخلافات الداخلية التي تَظهر في الفترات الانتقالية، والتي تصل إلى حد التعقيد أحياناً، وقد تؤخِر عملية التغيير، فإن التدخلات الخارجية تبدو حاضرة وبقوة، خصوصاً إذا طالت الفترة الانتقالية، وغالباً ما يكون التدخل لوأد عملية الانتقال الديمقراطي، مستخدماً عدة ذرائع لشرعنة ما يقوم به، من قَبيل المحافظة على المصالح الاقتصادية أو استيعاب العمق الجغرافي، ويزداد التخوف أكثر على مصير العراق ولبنان باعتبارهما ساحة صراع دولي كبير، ويبقى التوافق الداخلي والحرص على الطابع السلمي وعدم الإقصاء، والبعد عن التدخل الخارجي سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الضامن الأبرز للخروج من امتحان الفترة الانتقالية بنجاح.

ثانياً: الانتقال الديمقراطي وعامل الزمن

تسعى الاحتجاجات الشعبية إلى تحقيق انتقال ديمقراطي، عن طريقه يشترك الجميع في السلطة والثروة، وهذا الهدف مع إمكانيته إلا أنه يحتاج إلى زمن، لأن المتتبع لتاريخ الثورات والاحتجاجات يجد أن كثيراً منها لم تصل إلى أهدافها الحقيقية إلا بعد عدة عقود من انطلاقها، وحتى بناء الديمقراطية نفسه يحتاج إلى وقت، ولا يوجد في الغالب دولة بنيت فيها الديمقراطية مباشرة من خلال عمل ثوري واحد، فالاحتجاجات كما سبق تفصيله تستغرق سنوات للوصول إلى حالة الاستقرار، بحسب ظروف البلد الذي انطلقت فيه، والقوى المضادة التي تحاول عرقلتها، والقوى القائمة عليها والمستفيدة من نجاحها، فقد استغرقت الثورة الفرنسية كما أشيرَ أعلاه نحو عشر سنوات للاستقرار، والثورة البلشفية قريباً من خمس سنوات، وهكذا سنة الثورات.

إن تحقيق هذا الانتقال يتطلب خوض مسار حضاري طويل ومعقد من الكفاح الديمقراطي والاندماج الاجتماعي والتغيير الثقافي، وقدرة جماعية على النهوض، كما يقتضي كذلك الوعي المركَّب بالمحيط الخارجي وطبيعة المرحلة الحضارية الراهنة، لأن المجتمعات في تحولاتها الكبرى

(٤٢) ليندة طرودي، عوامل التحول الديمقراطي بين المؤثرات الداخلية والخارجية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، العدد (١٢) ٢٠١٦م، ص٣٥١.

تؤدي ثمنا غاليا من أجل إرساء أسس توافقاتها التاريخية الكبرى، على أساس توطين النظام الديمقراطي والحرية والعدل، ولهذا يجب في هذه الفترة التوجه نحو بناء أنماط بديلةٍ جديدةٍ فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية حاملة لمشروع الإصلاح والديمقراطية والنهضة؛ لأن مسار الانتقال الديمقراطي وتفكيك البنيات الاستبدادية والإرث التسلطي ليس مساراً خطِّيا واضحَ المعالم والأسس، كما لا توجد وصفة جاهزة صالحة للتطبيق، والدولة العربية الحديثة بطبيعتها تميل إلى التسلط والاستحواذ بأشكاله المختلفة، ولديها ممارسات وتقاليد عريقة وآليات عتيدة في السيطرة وتأميم المجتمع والتحكم في السلطات المادية والرمزية، كما أن الفساد منظومةٌ عصيةٌ ومعقدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية وإعلامية يصعب تفكيكها بسهولة ولن يتأتى إلا باستعادة الأمة للفاعلية والتأثير والسيادة وتجنب فوضى الانهيار أو الطائفية أو التجزئة، واستثمار مرحلة التطلع الكفاحي الجماعي لبناء كتلة ديمقراطية جامعة[٤٣].

تَستخدم الأنظمة كافة الوسائل لِوَأْدِ الاحتجاجات، لكن هذه الوسائل لا تستطيع إسقاط العزيمة الشعبية، ويُعتبر العنف أحد هذه الوسائل وأقواها، وبقدر الإثخان والإيلام إلا أن هذه الوسيلة لا تنهي الاحتجاجات بالكلية، بل ربما تزيدها زخماً، كما أن الشعوب قد تقوى على تجاوز حالة البناء الثقافي الهش أو القريب، الذي لم يتحول بعد إلى ثقافة مجتمعية، كما حصل في العراق، فرغم تكريس المناهج والإعلام والخطاب الديني للمسألة الطائفية، إلا أن الشعب استطاع أن يتجاوزها، وحالة المدافعة بين ما كان وما يجب أن يكون يتفاوت عمرها الزمني من شعب إلى آخر.

قد تنجح الأنظمة على المدى القريب في العودة إلى الحكم بأي طريقة أو على الأقل المشاركة فيه، كما هو الأمر في الجزائر حيث لا يزال الجيش متحكماً بأدوات اختيار الحاكم، وفي الحالة السودانية لا يزال النظام السابق ممثلاً بالعسكر يسيطر على جزء من المشهد، وفي العراق تتمسك القوى المحلية بالوضع القائم، وفي لبنان يبقى الأمر أكثر تعقيداً لوجود دستور يكرس المحاصَصة التي ثار بسببها الشعب، وعلى اختلاف الحيثيات في الدول الأربع من المرجح أن تبقى الحالة الاحتجاجية قائمة، نظراً لبقاء الأسباب وسمو الهدف، وهذا الأمر سيؤدي إلى

(٤٣) سلمان يونعمان، النموذج الثوري الانتفاضي العربي لم يصل ذروته بعد، الأناضول، (٢٠١٩/٣/٣١) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٧م، https://cutt.us/yuVUi.

جولات قادمة من الاحتجاجات والمساوَمات، يتم من خلالها إحداث تغييرات متدرجة، استجابة لضغط الشارع قد تؤول في نهايتها إلى تغيير شامل.

عامل الزمن هذا بقدر سلبيته إلا أنه قد يُستثمر من خلال إعادة بناء وعي جديد، يسهم في الدفع بعملية التحول الديمقراطي إلى الأمام، وتأهيل نُخَبٍ سياسية وفكرية جديدة، وإعداد قادة حقيقين لضمان انتقال السلطة وبما يكفل تغير أدائها عما كانت عليه سابقاً، إضافة إلى أهمية بناء المفاهيم المدنية وخصوصاً ما يتعلق منها بالدولة والسياسة والديمقراطية والمواطنة والكرامة والعدل والمساواة والحقوق والحريات.

الانتقال الديمقراطي لا يُعتبر كل الديمقراطية، وإنما يُعَد مرحلة من مراحل البناء المؤسسي لها، تليه مرحلة التحول الديمقراطي التي تؤدي إلى دمج المشروع الديمقراطي ضمن المنظومة المجتمعية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحوُّل الديمقراطية إلى ثقافة مجتمعية ولبنة من لبنات النسيج الداخلي، وتنعكس على السلوك الفردي والجماعي، وهذا بلا شك يحتاج إلى فترة أطول من فترة الانتقال الديمقراطي.

ثالثاً: المنطقة العربية من الاحتجاجات المطلبية إلى الثورات الشاملة

تتشابه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلدان العربية مع بعض، حيث إن الوضع السياسي الذي تعيشه أغلب هذه البلدان يؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفساد ونِسب الفقر والبطالة وتردي الخدمات العامة، مع ما يرافق ذلك من إجراءات تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وضغطٍ على الشعوب وقمعٍ للاحتجاجات، وهذا ما أدى لحالة الإحباط الداخلي والاحتقان الشعبي الذي انفجرت معه موجة الربيع الأولى في ٢٠١١م، واحتجاجات ٢٠١٩م التي رسمت ملامح ربيع جديد يتوافق مع الربيع الأول في الأسباب الدافعة والإصرار اللامحدود، كما أن توفر هذه الأسباب في أكثر من بلد والمتعلقة بغياب الحقوق والحريات وتراجع المستوى المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة واستشراء الفساد، تجعل من اندلا ع الاحتجاجات في المستقبل في أكثر من بلد عربي أمراً وارداً وبقوة.

تُعتبر ارتدادات الثورة في الإقليم أمراً طبيعياً حسب تاريخ الثورات، فالثورة الفرنسية التي تلتها

الردة الملكية، عادت وانفجرت موجتها الارتدادية في أرجاء أوروبا، وخاصة بعد العهد النابوليوني، وانحسار احتلالاته التي نشرت أفكار الثورة أيضاً، ويبدو أن المرحلة ما بين ١٨٣٠- ١٨٤٨ هي أكثر الحقب شبهاً بالحقبة العربية، من ناحية انتشار فكرة الثورة وحرص الحكومات القائمة على اتخاذ الخطوات الاحترازية لإحباطها، وكذلك من ناحية تحوُّلِ الثورة وانتشار فكرة الديمقراطية في إطار الدولة الوطنية إلى سيرورة تتضمن صعوداً وهبوطاً وأزمات وغيرها، فالثورة الفرنسية مثلاً كان هدف الحكومات التي وقفت ضدها منع تكرارها، لكن ذلك الأمر لم يَحُلْ دون انتشارها في إسبانيا ونابولي واليونان وأمريكا الجنوبية، وبمجرد نجاح الثورة وانتشار جاذبيتها وما تعرضه من جاذبية التغيير بواسطة إرادة الشعب وقدرته على التحرك، فإن الشعوب التي تشعر بالظلم والتي سئمت الجمود أو أجزاء منها تَستلهم النموذج للتحرك(٤٤).

تعيش المنطقة العربية مرحلة مهمة في مسارها التاريخي، وهذا تعبير طبيعي لسُنن حركة التاريخ، لأن الديمقراطية تعتبر ظاهرة تنتقل من بيئة لأخرى ، ابتدأت في السبعينيات من القرن الماضي بإسقاط ديكتاتوريات البرتغال وإسبانيا، بعدها رحلت إلى أوروبا الشرقية، لتنتقل بعدها إلى بلدان أمريكا الجنوبية، وفي عقد التسعينات دخلت أرجاء أوروبا السلافية ، لتستقر بعد ذلك في الدول الإسلامية من آسيا الوسطى (ماليزيا وإندونيسيا)، بعدها رحلت إلى إفريقيا الجنوبية، وبقي الأمر كذلك حتى العقد الثاني من هذا القرن، ليرحل الربيع الديمقراطي إلى الوطن العربي حسب تعبير المفكر المغربي محمد طلابي، الذي ينظر إلى الديمقراطية كسُنَّة تاريخية تعضدها سُنَنٌ أخرى اجتماعية تحدث بسبب التراكم الكَمي في ممارسة القهر والظلم على الشعوب، يقابلها في ذلك تراكم كمي في الوعي بذلك الظلم والقهر من طرف الشعوب، وهما شرطان أساسيان في فعل الثورة والتغيير(٤٥).

لهذه الاحتجاجات والتي سبقتها عدد من المقاصد، وهي بوصلة المدافعة في الفترات القادمة، تتعلق بإنتاج السلطة والثروة وإعادة توزيعهما، وجوهر ذلك إعادة السلطة والثروة للأمة، وإنتاج القيم الحاكمة وإعادة توزيعها، وإنتاج المفاهيم الفكرية الموجِّهة وإعادة توزيعها، وهذه المقاصد

(٤٤) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص٦٩-٧٢.

(٤٥) محمد الطلابي، الربيع الديمقراطي سنة تاريخية واجتماعية وسياسية ونفسية، حركة التوحيد والإصلاح، المغرب، (٢٠١٢/١٢/١) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٨م، https://cutt.us/FWC7H.

الأربعة متزامنة ومتتالية ومتراكبة ومتشابكة بعضها مع بعض، وهي تمثل أربع ثورات حقيقية، ثورة سياسية، وثورة اقتصادية اجتماعية، وثورة قيمية أخلاقية، وثورة فكرية ثقافية، وهذه الثورة هي المدخل للإصلاح العام، والمدخل السياسي ربما أهمها إن لم يكن المدخل الفكري الثقافي[٤٦].

تبرهِن هذه الاحتجاجات على أن الديمقراطية ليست اليوم مطلباً حقيقياً في المجتمعات العربية المعاصرة فحسب، ولكنها ممكنة أيضا، بل إنها البند الأول على جدول أعمال الشعوب العربية التاريخي، والذي من دونه لن تكون هناك أي إمكانيةٍ لتحقيق أي إنجاز وطني، فالثورات تفتح صفحة جديدة في تاريخ الأمم والشعوب، لكنها لا تَحسم مصيرها، وبمقدار ما تتعلم الشعوب من تجاربها، وتُراكِمُ من الخبرة والمعرفة النظرية، وأهم منها العملية، لكنها تَضْمَنُ وصولها إلى الحالة المدنية التي تُميّز الشعوب الحرّة والأمم والديمقراطيات الناجزة، لذلك كل ثورة هي مشروع أمة، ودولة حرة، وبالتالي هي مهمة لم تكتمل ولن تكتمل إلا بثوراتٍ متتالية ومستمرة، ولو بوسائل مختلفة في كل حقبة، وهي عملية تغير وتغيير متواصلين، لا تُشكِّل الانتفاضة الكبرى فيها سوى لحظة القطع مع الماضي الاجتماعي والسياسي[٤٧].

كما كان لاحتجاجات الربيع العربي أثرها السلبي والإيجابي في المنطقة ككل، سواء فيما يتعلق بالتغيير الجزئي في تونس أو المقاربة الإصلاحية في المغرب، أو ما يتعلق بإعادة بناء التحالفات في المنطقة على غير ما كانت عليه، فإن هذه الاحتجاجات ربما ستكون لها انعكاساتها على المنطقة، وستعيد تشكيل المستقبل السياسي العربي، وتشكيل التحالفات المختلفة وتوازنات القوى، سواء لصالح الاحتجاجات أو ضدها، في حال استمرارها والتحاق شعوب أخرى بها.

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) برهان غليون، ما أنجزته ثورات الربيع العربي ٢٠١١م، العربي الجديد، (٢٠١٩/٤/١١)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/HV32S.

الخاتمة

تعتبر مشكلة السلطة من أعقد المشاكل وأعمق الإشكالات التي تعاني منها المنطقة العربية، وهي السبب الرئيسي في اندلاع الاحتجاجات السابقة والحالية وربما الاحتجاجات القادمة، وذلك لانعكاس ظاهرة الاستبداد الذي تعاني منه المنطقة على كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وعجزِ الأنظمة القائمة عن إدارة السلطة وفق إرادة الشعب، وتوزيع الثروة وفق ما يحقق تنمية المجتمع، وهذا ما أدى إلى ظهور الصراعات العربية المختلفة، وظهور الحركات الاحتجاجية التي قامت في عدد من الدول العربية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، عبر محطتين زمنيتين، كانت الأولى في بداية العام ٢٠١١م، والثانية في العام ٢٠١٩م، ونظراً لوجود الدوافع في أكثر من دولة فإن أغلب الشعوب العربية مرشحة للحاق بالركب، ما لم تُسارع أنظمتها في إحداث تغيير حقيقي يعالج مشكلة الحكم ويرضي المجتمع.

إن اندلاع الموجات الاحتجاجية للمرة الثانية خلال أقل من عقد بهذا الزخم الشعبي، وفي أكثر من بلد وانطلاقاً من دوافع متقاربة وتطلعات واحدة، إن دلّت على شيء فإنما تدل على وحدة مشاعر الشعوب العربية وواحدية تطلعاتها، فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلدان العربية تتشابه بعضها مع بعضها، كما أن الاحتجاجات التي عاشتها المنطقة خلال هذا العقد، أكسبت الشعوب عدداً من الخبرات المتعلقة بكيفية التعامل مع الأنظمة، وتلافي الأخطاء السابقة، والحرص على سلمية الاحتجاجات، الأمر الذي قد يمكنها أن ترتقي مستقبلاً إلى نوع من الحالات الثورية الشاملة.

لم يدرك كثير من المشاركين في هذه الاحتجاجات بداية المقاطعة الاقتصادية للسودان، ولا أحداث العشرية السوداء في الجزائر، ولا ما يتعلق بالغزو الأمريكي للعراق، ولا سنوات الحرب الأهلية في لبنان، لكنهم سمعوا عنها كثيراً واكتووا بآثارها وأدركهم لهيبها، وهذا ما عزز حرصهم على عدم تكرار تلك الحالات، مع تقدم ملحوظ لدى هؤلاء في استيعاب تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل، وإدراك مآلات التدخلات الخارجية، والتمسك بالهوية الوطنية والعربية، والرغبة الجادة في الانتقال الديمقراطي السلمي الذي يؤسس لحياة حرة وكريمة، وبين هذا الحلم في الانتقال الديمقراطي وحالات الانتكاسات والقمع والصراعات القديمة والجديدة التي تعيشها

المنطقة، كان المواطن العربي يُقدِّم رِجلاً ويؤخر أخرى، خشية غياب الأمن بصفة كاملة، لكن عندما تصل الأوضاع إلى ذروتها، تتجاوز الشعوب ما قد يحدث من ردود فعل من قِبل الأنظمة القائمة، وتتحدى مسألة القمع الذي قد يزيدها قوة وإصراراً في أغلب الأحيان.

جاءت هذه الاحتجاجات مستوعبةً الأعراق والقبائل والعشائر، وبعيدة عن الشعارات الأيديولوجية والمناطقية والحزبية، وحريصة على تقديم إجابة متقاربة لسؤال الهوية، كما استطاعت عبور الطائفية في العراق ولبنان، وتجاوز العامل العِرقي في الجزائر والسودان، وبهذا استطاع المحتجون إقناع تلك الأنظمة بضرورة التنحي، وتحقيق هذا المطلب سيكون ربما بداية الثورة الحقيقية وليس انتهاءها، لأن التغيير الذي يطمح إليه هؤلاء لا يكمن في إحلال أنظمة جديدة بديلة عن الأولى، بل السعي لضمان عدم تكرار الأخطاء السابقة التي أسهمت في إنتاج هذه النخب الحاكمة، وهذا ما يجعل التحدي أمامها أكبر وفترة التغيير أطول، لعدة عوامل تتعلق بعضها بوجود الدولة العميقة وتحكُّم الجيش في السودان والجزائر، وسيطرة المرجعيات الدينية في العراق ولبنان، وتعدُّد الأيديولوجيات وتأزُّم الحالة الاقتصادية، وهذا ما قد يؤخر الوصول إلى الأهداف الكبرى عدة عقود، وذلك أمر طبيعي مقارنة بعمر الثورات، وما دامت أسباب الاحتجاجات وشروط تجددها قائمة، فإن تكرارها هو الفعل الذي سيستمر، وانتقالها من دولة إلى أخرى أمر وارد بقوة؛ نظراً لتشابه الدوافع في أغلب دول المنطقة، ما لم تُبادر هذه الحكومات بحلول حقيقية ومُرضية لشعوبها.

إضافة الى التحديات الداخلية المتعددة، هناك تحديات خارجية لا تقل أهمية عنها، تعود لطبيعة نشأة الدولة القُطرية نفسها، والتي نشأت بفعل خارجي أكثر منه داخلي، وربطِ الأمن الإسرائيلي باستمرار بنمط الحكم السائد، وقيام علاقات خارجية مع تلك الدول قائمة على التبعية الداخلية والهيمنة الخارجية، وظهور مصطلح الحرب على الإرهاب بمفهومه الفضفاض الذي يتسع لترسيخ الحكم المطلَق، وتبرير قمع الحريات وإجهاض مسارات الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، والتخوف الإقليمي من تمدد مثل هذه الاحتجاجات إلى بقية الدول العربية، وفي هذا الإطار قد تتلاقى الدول المختلفة فيما بينها على ما يتعلق برفض الاحتجاجات والوقوف ضدها، وهذا قد يؤخر التغيير وينهك المحتجين؛ لكنه لن يستطيع القضاء على الاحتجاجات بشكل كلي، ولعل المرونة في استيعاب التحدي الخارجي في هذا الظرف وبهذه

المعطيات قد تقلل التكلفة.

تعتبر المؤسسة العسكرية هي المتحكمة في المشهد كما في السودان والجزائر، ولها مَصالح تتقاطع في بعض المراحل مع عدد من المطالب الشعبية، بينما هناك مجاميع مسلحة تنافِس الجيش ولا تتْبع في كثير من أعمالها وزارة الدفاع، وتتحكم فيها قوى أخرى كما هو الحال في العراق ولبنان والسودان، وتظل تشكل تحدياً عسكرياً حقيقياً سواء فيما يتعلق بالاحتجاجات أو طبيعة المؤسسة العسكرية نفسها، وهذه الحالة عموماً تفسِّر على الأغلب مخاطر العلاقة بين الجيش والسياسة في أكثر الجمهوريات العربية، والتي تكمن في إضعاف الجيش للسياسة أو إضعاف السياسة للجيش.

تعتبر الديمقراطية الحقيقية الهدف العام من وراء هذه الاحتجاجات، وهذا الهدف يحتاج إلى نَفَسٍ طويل وإدراك أعمق، ونظراً لارتفاع سقف طموحات بعض المحتجين واستعجال المطالب، قد يتم الانقلاب على الاحتجاجات من داخلها، أو يتم استغلال بعض المحتجين في ثورات مضادة، وهذا ما يتطلب وعياً حقيقياً من المحتجين أنفسهم، وإدراكاً لعمر الثورات، وحرصاً على بناء نُخَبٍ ووَعْيٍ جديدين، يسهمان في الدفع بعجلة التغيير إلى الأمام، كما أن الأنظمة الانتقالية هي الأخرى يجب أن تحظى باهتمام بالغ، وطريقة أذكى في اختيار رموزها، لأنها واجهة التغيير والعامل المهم بعد الشعوب في إنجاحها، وحتى لا تكون بوابة لعودة الأنظمة السابقة وتكرار الحالة من جديد.

قائمة المصادر والمراجع

- أحلام سارة مقدم، بن حوى مصطفى، (أكتوبر ٢٠١٩)، ٢٢ فبراير الحراك الشعبي في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد (٢)، العدد (٦).
- أحمد خليل، الاقتصاد السوداني ينكمش ٢,١ ٪ في الربع الثاني، الشرق الأوسط، سبتمبر، ٢٠١٩، العدد (١٤٨٨٩)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٤م، https://cutt.us/VofLt.
- أحمد ناصوري، ياسر سمرة، (٢٠١٥م)، التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون، المجلد (٣٧) العدد (٢).
- آرام نركيزيان، القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله: ثنائية عسكرية في لبنان مابعد الحرب، مركز كارينجي للشرق الأوسط، (٢٠١٩/١٢/١٤) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/ih2Ll.
- أشرف دوابة، التنمية الاقتصادية في الدول العربية بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة، المجتمع، (٢٠١٨/٧/٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/XxTpS.
- أميرة أحمد حرزلي، الأزمة السياسية في الجزائر تعقيدات الداخل وتحديات الخارج، المركز الديمقراطي العربي، (٢٠١٩/١/٢٣)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٠م، https://cutt.us/MmuNJ.
- برهان غليون، (٢٠٠٣م)، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة.
- برهان غليون، ما أنجزته ثورات الربيع العربي ٢٠١١م، العربي الجديد، (٢٠١٩/٤/١١)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/HV32S.
- تمارا كاظم ومحمد غسان، (٢٠١٨م)، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الأولى.

- خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٩/٤/٢١)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/Qvio0.
- رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٣/٢/١٤)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٩م، https://cutt.us/UGJmm.
- رويترز، حزب الله على حكومة لبنان المقبلة الإصغاء لمطالب المحتجين، (٢٠١٩/١١/١) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/dBQ8t.
- زهراء أبو العينين، ما هي قوات الدعم السريع السودانية التي انسحب قائدها من المجلس العسكري، نون بوست، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م. https://cutt.ly/Hr9lOq
- زهير عطوف، يناير، (٢٠١٨م)، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
- سلمان بونعمان، (٢٠١٢م)، أسئلة دولة الربيع العربي، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الأولى.
- سلمان بونعمان، (٢٠١٢م)، فلسفة الثورات العربية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الأولى.
- سلمان يونعمان، النموذج الثوري الانتفاضي العربي لم يصل ذروته بعد، الأناضول، (٢٠١٩/٣/٣١) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٧م، https://cutt.us/yuVUi.
- سمية حوادسي، (٢٠١٨م)، جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعي: بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وثقافة العنف والتطرف الإرهابي في المجتمع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (١٦).
- سودارس، المسيحية في السودان، السودان الإسلامي، (٢٠٠٧/١٢/٢٦)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٩م، https://cutt.us/tUNM8.
- عباس محمد صالح، السودان كثرة الأحزاب وموت السياسة، عربي ٢١، (٢٠١٩/٧/٢٨) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/H30BK.
- عبد الفتاح ماضي، (يناير ٢٠١٩م)، العوامل الخارجية والثورات العربية أربع إشكاليات

للبحث، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات، العدد(٣٦).

- عبده مختار موسى، (سبتمبر٢٠١٧م)، أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦٣).
- عزمي بشارة، (٢٠١٢م)، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى.
- عصام عبد الشافي، (٢٠١٢م)، الثورات العربية الأسباب والدوافع والمآلات، مجلة البيان، التقرير الارتيادي التاسع، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، علي زين الدين، سيطرة الأسواق الموازية في لبنان تعزز تحدي الاستقرار النقدي، الشرق الأوسط، العدد: (١٤٩٥٨)، (٢٠١٩/١١/١١)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١١م، https:// cutt.us/Qfe9g.
- عمر عبد العزيز، أبرز الأحزاب السياسية السودانية، BBC (٢٠١٠/٤/٧)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١. https://cutt.ly/4r9dou.
- غوستاف لوبون، (٢٠١٢م.)، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى.
- قادري سمية وشنين محمد المهدي، سيسيولوجيا الثورة، موقع بحوث، (٢٠١١/١/١٠)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، https://cutt.us/uzFX3.
- لقرع بن علي، (أكتوبر ٢٠١٧م)، التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد (٤٦٤).
- ليندة طرودي، (٢٠١٦م)، عوامل التحول الديمقراطي بين المؤثرات الداخلية والخارجية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، العدد (١٢).
- محمد السيد الصياد، (٢٠١٩م)، أزمة البيت الشيعي موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض.
- محمد طلابي، الربيع الديمقراطي سنة تاريخية واجتماعية وسياسية ونفسية، حركة التوحيد والإصلاح، المغرب، (٢٠١٢/١٢/١) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٨م،

.https://cutt.us/FWC7H

- محمد عفان، الموجة الثانية من الاحتجاجات وأزمة التجديد لدى الإسلام السياسي، تي آر تي عربي، تركيا، (٢٠١٩/١٢/١٧) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٢٨م، .https://cutt.us/DJVpN
- محمد علي، أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه رئيس الجزائر الجديد، صحيفة التحرير الجزائرية، (٢٠١٩/١١/٢٦)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/٤، https:// .cutt.us/Ak0gK
- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، ٢٠١٩، https://cutt.us/ .M9gvo
- ناصيف يوسف حتي، (١٩٩٩م)، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، فصل في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- نوري دريس، (نوفمبر٢٠١٨م)، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٥).
- همام الشماع، نكسة اقتصادية وشيكة تنتظر العراق، الجزيرة نت، (٢٠١٩/١١/١٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١٠م، .https://cutt.us/nDgzV
- وحدة الرصد والتحليل، الاحتجاجات العراقية بين العاصفة والهدوء، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، (٢٠١٩/١٠/١٦) تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، .https://cutt.us/sXiSU
- وحدة الرصد والتحليل، لبنان هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق أهدافه، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، (٢٠١٩/١١/٨)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/١٢/١م، .9au7J/https://cutt.us
- يحي أحمد الكعكي، (١٩٨٦م)، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods International Research Association

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

TTCSP
Think Tanks and Civil Societies Program
University of Pennsylvania

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

fikercenter

+90 536 777 07 76
+90 212 70 77 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com